

Distr.: General
19 November 2001
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٣٦٠ (٢٠٠١)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٣٦٠ (٢٠٠١) المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠١، التي طُلب فيها إلى إعداد تقرير شامل عن تنفيذ ذلك القرار وتقديمه إلى المجلس في غضون ١٥٠ يوما من دخول القرار حيز التنفيذ. ويصف التقرير أيضا التطورات التي شهدتها تنفيذ البرنامج الإنساني في العراق عملاً بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، منذ تقديم تقريره الأخير إلى المجلس في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والذي يغطي الفترة الممتدة لغاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١ (S/2001/919). وقد يود المجلس أيضا أن يضع في الاعتبار المعلومات المقدمة في تقريره السابق. والتاريخ النهائي للبيانات الواردة في هذا التقرير هو ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٢ - وأود أن أؤكد من جديد أنه رغم أوجه القصور، وكذا الشكاوى والانتقادات التي أبدتها شتى الأوساط بشأن البرنامج، فإنه يظل يؤثر تأثيرا كبيرا على الحياة اليومية لعامة المواطنين العراقيين. ومما لا شك فيه أن بالإمكان تعزيز فعالية البرامج إذا اتخذت كل الأطراف المعنية تدابير بعد التشاور لإزالة الصعوبات التي تواجه تنفيذها.

٣ - بيد أنه، كما ورد في تقريره السابق (انظر الفقرات ٣ إلى ٥ من المرجع نفسه، ما زال التنفيذ الفعال للبرنامج الإنساني على نطاق البلد كله يواجه عددا من الصعوبات والعقبات المهمة التي وجّهت انتباه المجلس وكذا حكومة العراق إليها تكرارا في تقاريره السابقة. وما فتئ مكتب برنامج العراق يوجه على نحو منتظم أيضا انتباه لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٦٦١ (١٩٩٩) بشأن الحالة بين العراق والكويت، وكذا حكومة العراق إلى الصعوبات التي تعترضه.

٤ - ولا زال البرنامج يعاني بسبب عدة عوامل، منها الإجراءات المرهقة في صوغ خطة التوزيع التي خضعت لآلاف التعديلات والتأخر في تقديم هذه الخطة، ابتداء من الموافقة عليها وفي كل مرحلة من المراحل وما بعدها؛ وتباطؤ حكومة العراق ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها في التعاقد لتوريد بعض الإمدادات الأساسية؛ ومغالة كل من الموردين ووكالات وبرامج الأمم المتحدة المعنية في التأخر في تقديم طلبات إبرام العقود والإخلال بالإجراءات المحددة لذلك. وتفاقت الصعوبات الخطيرة التي تعترض الموافقة على الطلبات بالتأخيرات الكبيرة في إصدار رسائل الموافقة على الطلبات التي تم إقرارها بسبب عدم قيام حكومة العراق بإجراء التعديلات اللازمة والمناسبة في اعتمادات التمويل القطاعي، والتأخر المفرط في فتح خطابات الاعتماد المتعلقة بعدد كبير من الطلبات التي تمت الموافقة عليها بسبب تماطل البنك المركزي العراقي في اتخاذ الإجراءات بشأنها، وتأخر الموردين في تسليم السلع للعراق بعد فترة طويلة من إصدار خطابات الاعتماد، مما يجعل الحاجة إلى قيام اللجنة باتخاذ قرار مبكر بشأن توفير الحماية التجارية المشروعة للموردين العراقيين حاجة ماسة. كما عانى تنفيذ البرنامج من الإمعان في تأخير إصدار التأشيرات اللازمة و/أو رفض إصدارها والتأخير في الترخيص باستيراد الإمدادات والمعدات الأساسية، ولا سيما منها ما يلزم لتنفيذ البرنامج في المحافظات الشمالية دهوك، وإربيل والسليمانية. وأخيراً، فإن عدم وجود اتفاق بشأن تنفيذ عنصر النقدية المنصوص عليه في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) ما برح يشكل عائقاً كبيراً لتنفيذ البرنامج.

٥ - كما لحق ضرر كبير بتنفيذ البرنامج جراء الانخفاض الكبير في الموارد المتأتية من صادرات النفط بسبب قيام الحكومة العراقية بخفض حجم الصادرات النفطية في إطار البرنامج أو تعليقها، وكذا بسبب الانخفاض النسبي لأسعار النفط في الأسواق الدولية. وإلى غاية ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، لم يكن متوافراً إلا حوالي ١,٢ بليون دولار من الأموال غير المربوطة لتغطية الموافقة على طلبات إضافية. فإذا ما تمت الموافقة على جميع الطلبات التي تجري معالجتها حالياً ورفعت التعليقات المفروضة، فإن حساب الضمان بـ (٥٩ في المائة) سيصبح في حالة عجز بما يزيد على ٦ بلايين دولار.

٦ - وإني إذ أرحب بالجهود التي تبذلها اللجنة وأعضاؤها للتعجيل برفع التعليقات المفروضة على طلبات العقود، أشير إلى أن المستوى العالي غير المقبول للتعليقات التي فرضتها اللجنة على الطلبات التي يبلغ مجموع قيمتها ما يزيد على ٤ بلايين دولار، يلحق الضرر بفعالية تنفيذ البرنامج. ومن المجموع الوارد أعلاه، ظل ٤١٣ طلباً قيمتها ١,٣ بليون دولار معلقة في انتظار رد من الموردين المعنيين على طلبات المعلومات الإضافية و/أو الاستفسارات التقنية من أعضاء اللجنة التي فرضت التعليق. ومن جهة أخرى، لم ترد من أعضاء اللجنة أي

ردود إلى مكتب العراق بشأن ٤٦٠ طلبا، قيمتها ١,٧ بليون دولار، قدمت إليهم بشأنها فيما يبدو المعلومات المطلوبة. وكان ثمة أيضا ٢١٠ طلبات تمت الموافقة عليها، بقيمة مجموعها ٤٦٥,٢ مليون دولار تقريبا، لا يزال إصدار رسائل الموافقة عليها ينتظر قرارا من حكومة العراق بشأن التعديلات اللازم إدخالها على اعتمادات التمويل القطاعي. وعلاوة على ذلك، أصدرت رسائل الموافقة على ٥٨٣ طلبا، بقيمة مجموعها ٨٨٣ مليون دولار، لم يرسل البنك المركزي العراقي إلى مصرف باريس الوطني - باريباس طلبا لفتح حسابات اعتماد بشأنها مما تسبب في تأخير متوسطه ١١١ يوما. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة ٧٥١ طلبا، بقيمة ١,٢ بليون دولار، بضمنها طلبات لتوريد قطع غيار لصناعة النفط، أصدرت خطابات الاعتماد المتعلقة بها، غير أنه لم تتم أي تسليمات للعراق من الموردين.

ثانيا - توليد الدخل

ألف - إنتاج النفط وبيع البترول والمنتجات البترولية

٧ - منذ بداية المرحلة العاشرة، قام مراقبو النفط واللجنة باستعراض وقبول ما مجموعه ١٣٩ عقدا (من بينها ٤٦ عقدا من المرحلة التاسعة تم تمديدتها إلى المرحلة العاشرة، ألغت منها فيما بعد المؤسسة العامة العراقية لتسويق النفط خمسة عقود) قدمها مشتركون من ٣٦ بلدا^(١) وتبلغ كمية النفط التي ووفق على تصديرها في إطار تلك العقود حوالي ٣٨٧,٢ مليون برميل قدرت قيمتها بمبلغ ٧ بلايين يورو (٦,٣ بلايين دولار بسعر الصرف الجاري). غير أن العراق تجاوز الحجم التعاقدى للنفط المتاح للمشتريين، وبالتالي فإن النفط الخام المستخرج خلال هذه المرحلة سيكون أقل بكثير ويتوقع أن يبلغ مجموعه حوالي ٢٩٠ مليون برميل، تقدر إيراداتها بحوالي ٥,٩ بلايين يورو (٥,٤ بلايين دولار، بسعر الصرف الجاري).

٨ - واستنادا إلى تقديرات الإيرادات، وبعد إجراء الخصم اللازم عملا بالقرارات ذات الصلة، فإنه سيتاح لتنفيذ البرنامج ما يقارب ٣,٧٧ بلايين دولار. ولعله يُذكر بأن خطة التوزيع للمرحلة العاشرة (S/2001/758، المرفق الثالث) التي قدمها العراق، قد أدرجت في الميزانية بمبلغ ٥,٥ بلايين دولار. ومن ثم يتوقع أن يكون ثمة نقص قدره ١,٧٣ بليون دولار

(١) الاتحاد الروسي (٢١)؛ الأردن (٧)؛ أسبانيا (٢)؛ الإمارات العربية المتحدة (١١)؛ إندونيسيا (١)؛ أوكرانيا (٧)؛ إيطاليا (٢)؛ باكستان (٥)؛ بنما (٤)؛ بيلاروس (١)؛ تايلند (٢)؛ تركيا (٥)؛ تونس (١)؛ الجزائر (١)؛ جنوب أفريقيا (١)؛ الدانمرك (١)؛ رومانيا (٣)؛ سنغافورة (٢)؛ الجمهورية العربية السورية (٧)؛ سويسرا (٨)؛ الصين (٧)؛ عمان (١)؛ فرنسا (٦)؛ فييت نام (٤)؛ قبرص (٦)؛ قطر (٣)؛ كينيا (٢)؛ لبنان (٢)؛ النمسا (١)؛ ليختنشتاين (٥)؛ مصر (٣)؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٢)؛ ناميبيا (٢)؛ نيجيريا (١)؛ اليمن (١)؛ يوغوسلافيا (١).

تقريباً لتمويل الإمدادات والمعدات خلال المرحلة الحالية. ويعزى هذا النقص في الإيرادات أساساً إلى الانخفاض الحاد في أسعار سوق النفط خلال الشهرين الماضيين، وكذا إلى انخفاض معدل صادرات النفط العراقي في إطار البرنامج خلال المرحلة الحالية بالمقارنة مع المستوى العادي. وقد تفاقمت مسألة تمويل الإمدادات والمعدات المزمع شراؤها في إطار خطة التوزيع للمرحلة العاشرة لأنه نظراً للنقص الكبير في الأموال في المرحلة السابقة، نُقِل إلى المرحلة العاشرة لأغراض التمويل ٣٥٢ طلباً تمت الموافقة عليها، بقيمة تفوق ١,٦ بليون دولار.

٩ - وقد استكمل ما مجموعه ١٥٠ شحنة تضم ٢٣٦,٦ مليون برميل من النفط، بقيمة تقدر بمبلغ ٤,٩١٥ بلايين يورو (٤,٤٤٤ بلايين دولار، بسعر الصرف الجاري). وصُدِّر ٣٧,٩ في المائة من حجم الصادرات هذا عبر ميناء جيحان، تركيا و ٦٢,١ في المائة عبر ميناء البكر، العراق.

١٠ - ويواصل مراقبو النفط تقديم المشورة والمساعدة للجنة بشأن آليات التسعير، والموافقة على العقود وتعديلاتها وغيرها من المسائل ذات الصلة المتعلقة بمسألتَي الصادرات والرصد، في إطار القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة. وبصفة خاصة، تم إشراك مراقبي النفط في المناقشات التي أجريت في اللجنة ومجلس الأمن بشأن مسألة إقرار أسعار البيع الرسمية للنفط الخام العراقي لفترة أقصر من شهر كامل. وكان التعليق الذي فرضته اللجنة على آليات التسعير لشهر تشرين الأول/أكتوبر للشحن الموجهة إلى سوق الولايات المتحدة ورفعته في أواخر ذلك الشهر سابقة تم فيها تسعير النفط الخام العراقي بأثر رجعي.

١١ - وقد عمل مراقبو النفط ووكلاء التفتيش المستقلون من مؤسسة سيبلوت الذين جرى نشرهم لمراقبة شحنات النفط وعمليات نقلها معا بشكل وثيق لضمان رصد المنشآت النفطية ذات الصلة فضلاً عن الرافعات. وكان بعين المكان ما مجموعه ١٤ وكلاء التفتيش المستقلين من سيبلوت لمراقبة شحنات النفط وعمليات نقلها والرافعات، حيث كان ثمة ستة وكلاء في ميناء البكر وثلاثة في زاخو (العراق) وخمسة في جيحان.

١٢ - وعرض على نظر اللجنة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، تقرير تلقاه مكتب برنامج العراق من قائد سفينة يدّعي فيه حصول حالتين تتعلقان بشحن غير مشروع للنفط الخام العراقي في ميناء البكر.

باء - حسابات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العراق

١٣ - تنقسم حسابات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العراق إلى سبعة صناديق منفصلة، وذلك عملاً بالفقرات ٨ (أ) إلى (ز) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر، كان قد تم إيداع ٣,٧٨ بلايين يورو في الحساب المخصص للمرحلة

العاشرة، حسب المأذون به بمقتضى قرارات مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، و ١٣٣٠ (٢٠٠٠) و ١٣٦٠ (٢٠٠١)، وبذلك يصل العائد من مبيعات النفط منذ بدء تنفيذ البرنامج إلى ٣٧,٣٣ بليون دولار و ١٢٠٣٥ بليون يورو. وأودعت استثمارات لأجل من حساب الأمم المتحدة المتعلق بالعراق لدى خمسة مصارف مختلفة مليئة. ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير توزيع إجمالي عائدات النفط فيما بين الصناديق المختلفة والنفقات المناظرة؛ بينما يرد في المرفق الثاني عدد خطابات الاعتماد وقيمتها فيما يتعلق بعائدات النفط واللوازم الإنسانية.

١٤ - وفي الفقرة ٨ من القرار ١٣٦٠ (٢٠٠١)، طلب إلى مجلس الأمن أن أتخذ الخطوات اللازمة لتحويل فائض الأموال المسحوبة من الحساب المنشأ عملاً بالفقرة ٨ (د) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) للأغراض المبينة في الفقرة ٨ (أ) من ذلك القرار بما فيها عند الاقتضاء الأغراض المشار إليها في الفقرة ٢٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وذلك بغية زيادة الأموال المتاحة لأغراض المشتريات الإنسانية. ولم تتوافر أموال فائضة لإعادة توزيعها من أجل شراء مزيد من اللوازم الإنسانية خلال الفترة التي يشملها التقرير. وسوف يُجرى استعراض آخر في نهاية المرحلة الحالية، وستتاح أية أموال فائضة تحدد في ذلك الوقت لإعادة توزيعها وفقاً لذلك.

١٥ - لعله يُذكر بأن مجلس الأمن طلب إلى الأمين العام في الفقرة ٧ من قراره ٩٨٦ (١٩٩٥) إنشاء حساب ضمان لأغراض هذا القرار، وتعيين محاسبين قانونيين عاملين مستقلين لمراجعة هذا الحساب، وإبقاء حكومة العراق مطلعة تماماً على تشغيل الحساب. وعلاوة على ذلك، ورد في الأحكام ذات الصلة من مذكرة التفاهم (الفقرة ١٤ من الوثيقة S/1996/356) أنه وفقاً للنظام المالي للأمم المتحدة، يتولى مراجعة حساب العراق مجلس مراجعي الحسابات، وهم مراجعو حسابات عامون خارجيون ومستقلون. وحسب ما هو منصوص عليه في النظام المالي، يصدر المجلس تقارير دورية بشأن مراجعة البيانات المالية المتعلقة بالحساب. ويقدم المجلس هذه التقارير إلى الأمين العام، فيحيلها إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت وإلى حكومة العراق.

١٦ - وبناء عليه، ما فتئ مجلس مراجعي الحسابات يراجع حساب الضمان، مرة كل ستة أشهر، ويقدم تقارير إلى حكومة العراق وإلى أعضاء اللجنة. وعلاوة على ذلك، يراجع حسابات البرنامج بانتظام مراجعو حسابات الأمم المتحدة الداخليون. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مراجعان للحسابات مقيمان، واحد في بغداد والآخر في إربيل، شمال العراق.

١٧ - غير أنه مما يؤسف له أن الزيارة التي كان يعتزم القيام بها مؤخرا مراجعان خارجيان للحسابات للعراق تعين إلغاؤها، لأن وزير خارجية العراق أكد في مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وموجهة إلى مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، على أمور منها طلب حكومة العراق إجراء عمليات مشتركة لمراجعة الحسابات يتولاها مراجعو حسابات من الأمم المتحدة والعراق وأضاف أن القيام بذلك من شأنه أن يساعد الوزارة على مراجعة طلبات تأشيرات الدخول. وذكر المدير التنفيذي لبرنامج العراق، في رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، موجهة إلى الممثل الدائم للعراق، أمورا منها أن أي محاولة لربط إصدار تأشيرات دخول مراجعي الحسابات المستقلين بطلب إجراء مراجعة مشتركة للحسابات، على نحو ما توحى به المذكرة الشفوية، هي محاولة غير مقبولة. وأشار أيضا إلى أن الفقرة ٧ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والأحكام ذات الصلة من مذكرة التفاهم لا تنص على أي عمليات مشتركة لمراجعة الحسابات يجريها محاسبون عامون مستقلون ومعتمدون، وأن الترتيبات الحالية لمراجعة الحسابات تتماشى تماما مع شروط مراجعة حساب الضمان المنصوص عليها في الفقرة ٧ من القرار. وبناء عليه، يوصى بأن تمنح الحكومة التأشيرات اللازمة إلى مراجعي الحسابات بأسرع ما يمكن.

ثالثا - تجهيز طلبات العقود والموافقة عليها

تجهيز الطلبات الواردة في إطار حساب الضمان بـ (٥٩ في المائة)

١٨ - في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كانت الأمانة العامة قد تلقت طلبات لإبرام العقود موقعة من حكومة العراق تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٤,٤٤ بليون دولار، مقابل ميزانية إجمالية ٣٤,٨٧ بليون دولار في إطار خطط التوزيع للمراحل من المرحلة الأولى إلى العاشرة. إلا أن الأموال المتوافرة حاليا لاستخدامها في تغطية العقود التي تبرمها الحكومة العراقية تبلغ ما مجموعه ٢٩,٥٦ بليون دولار، وهي تشمل جميع المخصصات الرئيسية وإيرادات الفوائد على الأموال المتعلقة بحساب الضمان بـ (٥٩ في المائة)، والمدفوعات التي أجريت أو المتوقعة من حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) لشراء الأغذية والأدوية بالجملة، فضلا عن الحصة من حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) المخصصة لتغطية تكلفة قطع الغيار النفطية. وقد وافقت اللجنة والأمانة العامة على ١٥ ٦٥٤ طلبا من طلبات العقود التي تبلغ قيمتها الإجمالية ٢٨,٣٣ بليون دولار أو أبلغت عنها. وبناء على ذلك، ما زال هناك حوالي ١,٢٦ بليون دولار من الأموال غير المربوطة التي ما تزال متوافرة لتغطية الموافقة على طلبات إضافية تتعلق بها وجميعها مخصصة لتغطية تكلفة المعدات وقطع الغيار النفطية والاعتمادات الخاصة عملا بالفقرتين ٧ و ٩ من القرار ١٣٦٠ (٢٠٠١). ويرد في المرفق الثالث عرض إحصائي

إجمالي لتجهيز جميع طلبات العقود المقدمة في إطار حساب الضمان بـ (٥٩ في المائة) والموافقة عليها.

١٩ - وأدى الاختلاف الكبير بين الواردات المتوقعة (الأرقام المستخدمة في التخطيط) والعائدات الفعلية من مبيعات النفط، والاختلاف الكبير في معدل الطلبات المقدمة و/أو الموافق عليها بين مختلف قطاعات البرنامج إلى حصول تباينات فادحة في توافر الأموال لتغطية قطاعات أخرى. ونتيجة لذلك، فقد جرى تمويل بعض القطاعات تمويلاً كاملاً تقريباً وصولاً إلى مستويات خطة التوزيع، بينما حال النقص في الأموال دون إصدار رسائل الموافقة على ٢١٠ طلبات تمت الموافقة عليها في قطاعات أخرى تبلغ قيمتها ما مجموعه ٤٦٥,٢ بليون دولار، تشمل قطاعات الزراعة والتعليم والكهرباء والصحة والمياه والمرافق الصحية. ولا يسعني إلا أن أكرر إعرابي عن أسفي العميق إزاء عدم اتخاذ الحكومة العراقية أية إجراءات بشأن المقترحات المتكررة التي قدمها المدير التنفيذي لبرنامج العراق لإعادة النظر في مخصصات خطة التوزيع في ضوء الأموال المتوافرة فعلياً، لضمان التوازن المطلوب في التمويل بين مختلف القطاعات، فضلاً عن التعجيل في إصدار رسائل الموافقة. ولذلك، فقد طلبت إلى المدير التنفيذي لبرنامج العراق أن يعالج مسألة التباين في التمويل بين القطاعات من خلال إصدار رسائل الموافقة على أساس النسبة المئوية للأموال الموزعة على مختلف القطاعات في ميزانية خطة التوزيع. وعانت عملية تجهيز الطلبات أيضاً من التقلبات الكبرى في معدل تقديم الطلبات. وحصلت تأخيرات متقطعة في أعقاب التدفقات المفاجئة والكبيرة في الطلبات.

٢٠ - ومع أن صافي قيمة الطلبات المعلقة بقي على حاله أعلى قليلاً من مبلغ ٤ بلايين دولار منذ تقريرتي السابق، فإن القيمة النسبية للطلبات المعلقة زاد انخفاضها من ١٦.٨ في المائة إلى ١٦ في المائة من مجموع قيمة الطلبات المحالة إلى اللجنة. ومن أصل مجموع الطلبات المذكورة أعلاه، فإن هناك ٤١٣ طلباً، تبلغ قيمتها ١,٣ بليون دولار لا تزال معلقة بانتظار تقديم معلومات إضافية من الموردين، حسبما طلب أعضاء اللجنة الذين قرروا تعليقها. وتوخياً لإسراع الموردين بالرد، فقد أبلغ المدير التنفيذي لبرنامج العراق البعثات الدائمة والمراقبة المعنية أن عدم توفير الموردين للمعلومات الإضافية في مهلة ٦٠ يوماً من تاريخ الطلب يؤدي إلى وضع الطلبات ذات الصلة في فئة "الطلبات المعلقة غير الصالحة"، دون اتخاذ أي إجراء آخر، ريثما يرد رد من الموردين المعنيين. وقد أحيل حوالي ١٦٥ طلباً، تبلغ قيمتها ٣٢١ مليون دولار، من الطلبات التي بقيت في هذه الفئة لمدة تجاوزت الستين يوماً، إلى فئة الطلبات المعلقة غير الصالحة، والتي تصبح صالحة للنظر فيها حالما يتم ورود المعلومات المطلوبة.

٢١ - ومن جهة أخرى، هناك ٤٦٠ طلباً، تبلغ قيمتها ١,٧ بليون دولار، قدمت معلومات بشأنها إلى أعضاء اللجنة الذين وضعوها في فئة الطلبات المعلقة، ولكن لم يرد بشأنها أية ردود. وقد أرسل المدير التنفيذي رسائل إلى أعضاء اللجنة المعنيين بشأن حوالي ٢١٧ طلباً، تبلغ قيمتها ٤٦٩ مليون دولار، هي طلبات بقيت في هذه الفئة لأكثر من ٦٠ يوماً. وفي هذا الصدد، لا بد لي من الترحيب باستئناف اللجنة للاستعراض التقني للمسائل المتصلة بتنفيذ البرنامج، وأكرر ندائي بوجوب الإسراع أكثر في تقييم جميع القطاعات، وكذلك في إعادة النظر في الطلبات المعلقة.

٢٢ - وفي أعقاب الاستعراضات المتصلة بقوائم الأصناف البيولوجية والكيميائية والنووية التي أحيلت إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه (انظر S/2001/560 و S/2001/561) والتي بدأ نفاذها في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قامت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بإعادة تقدير جميع الطلبات التي ثبت سابقاً أنها تتضمن صنفاً أو أكثر من الأصناف التي تتضمنها هذه القوائم. وأكد التقدير أن ما مجموعه ٢٣٩ طلباً يتضمن عدداً أقل من الأصناف التي ينبغي الإبلاغ عنها، بينما هناك ١٨٥ طلباً، ما تزال معلقة، لم تعد تتضمن أي صنف من هذه الأصناف. وقد أحيلت فئة الطلبات الأخيرة هذه مجدداً إلى اللجنة متضمنة تعديلات، وأفرج لاحقاً عن ٥٠ طلباً من هذه الطلبات (٢٧ في المائة)، بينما تغيرت أسباب التعليق في الحالات الباقية.

٢٣ - إن عدد الطلبات التي اختلف عضو واحد في اللجنة على الأقل مع خبراء الأمانة العامة حول ما إذا كانت تتضمن أصنافاً ينبغي الإبلاغ عنها وفقاً للقائمة المنقحة الصادرة في إطار القرار ١٠٥١ (١٩٩٦) انخفض من ٢١٨ طلباً، تبلغ قيمتها ٦٤٨ مليون دولار في ١٥ أيلول/سبتمبر، إلى ١٧١ طلباً، قيمتها ٤٣٠ مليون دولار، والسبب في ذلك يعزى أساساً إلى التنقيحات الأخيرة لقوائم الأصناف والتكنولوجيات التي تطبق عليها آلية التصدير والاستيراد الموافق عليها بمقتضى القرار ١٠٥١ (١٩٩٦)، فضلاً عن التدابير الأخرى.

٢٤ - وقد جرت الموافقة على ما مجموعه ٨٨٩ طلباً، تبلغ قيمتها ١.٢ بليون دولار و/أو توقف تعليقها بشرط القيام بمراقبة "الاستعمال النهائي/المستعمل النهائي" والذي في إطاره جرت عمليات تسليم كاملة أو جزئية استناداً إلى ٤٦١ طلباً من هذه الطلبات، التي تبلغ قيمتها ٧٦٢ مليون دولار. وتيسيراً لعملية متابعة هذه الطلبات وتقديم التقارير بشأنها، فقد أنشأ مكتب برنامج العراق قاعدة بيانات للتحقق من "الاستعمال النهائي/المستعمل النهائي". وهذه القاعدة تعمل الآن بكامل طاقتها، وبإمكان أعضاء اللجنة الاطلاع اطلاعاً كاملاً على مضمونها.

٢٥ - ومع ترحيبي بخفض عدد وقيمة الطلبات الموافق عليها والتي لم يتلقَ مصرف باريس الوطني - باريباس من البنك المركزي العراقي طلبات لإصدار خطابات اعتماد بشأنها، فإني أحث الحكومة العراقية على إجراء مزيد من الخفض لحجم هذه الطلبات. وفي ضوء التأخيرات التي يبلغ متوسطها ١١١ يوما، فإن حجم هذه الطلبات ما زال عاليا جدا ويشمل ٥٨٣ طلبا تمت الموافقة عليها تبلغ قيمتها ٨٨٣ مليون دولار ولم يرسل البنك المركزي العراقي إلى مصرف باريس الوطني - باريباس طلبا لفتح خطابات اعتماد بشأنها.

٢٦ - وإذ أعرب عن أسفي لانتفاء الحماية التجارية المشروعة للمشتريين العراقيين لا بد لي، مرة أخرى، من أن أكرر الدعوة للجنة أن تولي أولوية عليا لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية حساب الضمان باء (٥٩ في المائة) من إساءة استعمال الممارسة التجارية أو الممارسات الاحتياطية أحيانا.

تجهيز الطلبات المقدمة في إطار حساب الضمان جيم (١٣ في المائة)

٢٧ - خُصص مبلغ يقارب ٦,٠٨ بلايين دولار لحساب الضمان جيم (١٣ في المائة)، خُصص من أصله مبلغ ٣,٦٣ بلايين دولار للأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج الإنساني في المحافظات الشمالية الثلاث، نيابة عن حكومة العراق. والمبلغ الباقي البالغ ٢,٤٥ بليون دولار خُصص للتسديد إلى حساب الضمان باء (٥٩ في المائة) مقابل إمدادات الأغذية والأدوية واللقاحات المسلمة إلى المحافظات الشمالية الثلاث في إطار ترتيبات الشراء بالجملة، وكذلك الأموال التي حُملت على حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) مقابل قطع الغيار والمعدات النفطية. ويتضمن المرفق الثالث نظرة إحصائية مجملة عن تجهيز جميع طلبات العقود والموافقة عليها المقدمة في إطار حساب الضمان جيم (١٣ في المائة).

٢٨ - ولا بد لي من الإشارة مع الارتياح إلى أنه، على أثر الرسائل التي وجهها المدير التنفيذي لبرنامج العراق إلى رؤساء جميع الوكالات والبرامج المعنية، طرأ تحسن ملموس على معدل تقديم الطلبات من جانب معظم وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، منذ تقرير الأخير.

رابعاً - أنشطة المراقبة والرصد

ألف - التفتيش على اللوازم الإنسانية والتصديق عليها

٢٩ - سارت عملية التفتيش والتصديق على اللوازم التي يتولّاها وكلاء التفتيش المستقلون العاملون لحساب الأمم المتحدة سيرا عاديا في نقاط الدخول المأذون بها إلى العراق باستثناء ميناء أم قصر، الذي تعرقلت فيه حركة السلع وعملية التصديق عليها بفعل عدد من العوامل الإدارية والسوقية.

٣٠ - وبلغت قيمة جميع السلع المسلمة إلى العراق منذ بدء تنفيذ البرنامج ما مجموعه ١٥,٨٩ بليون دولار، بما في ذلك قطع الغيار والمعدات النفطية التي تبلغ قيمتها ٩٦٦ مليون دولار. وهناك لوازم إضافية، تزيد قيمتها على ١٢.٥ بليون دولار، تشمل مبلغا بحوالي ١,٥ بليون دولار تمثل قيمة معدات وقطع غيار نفطية، ما تزال في طور الإنتاج والتسليم.

باء - رصد قطع الغيار والمعدات النفطية

٣١ - قام فريق التفتيش على قطع الغيار والمعدات النفطية بـ ٤١٠ زيارات لمستودعات ومرافق شتى في جنوب العراق وشماله. ووافقت اللجنة على ما مجموعه ٤١٧ من طلبات العقود بشرط القيام برصد "الاستعمال النهائي/المستعمل النهائي" والرصد لأغراض المتابعة، وقد وصلت إلى العراق السلع الموافق عليها في إطار ٢٠٦ طلبات من طلبات التعاقد هذه، قيمتها ١٠٨ ملايين دولار، أجرى الفريق التفتيش عليها، على النحو المطلوب. وفريق التفتيش مسؤول أيضا عن إنجاز الإجراءات الخاصة بالتصديق على الخدمات التي يقدمها الموردون الأجانب. وبالنظر إلى ازدياد معدل وصول قطع الغيار والمعدات النفطية وما يستلزم ذلك من أنشطة الرصد، طلب المدير التنفيذي لبرنامج العراق إلى حكومة العراق أن توافق على إجراء زيادة مناسبة لذلك في عدد المفتشين. ويؤسفني أن حكومة العراق لم توافق على هذه الزيادة، الأمر الذي سيحد بشدة من قدرة فريق التفتيش على الرصد. وتبعا لذلك، فإنه يتعذر على مكتب برنامج العراق أن يعطي التطمينات المتعلقة برصد الاستعمال النهائي/المستعمل النهائي التي طلبها أعضاء اللجنة كشرط من شروط رفع التعليق المفروض على بعض الطلبات.

٣٢ - وتجدر الإشارة إلى أنني قمت، في رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، قمت بتقديم توصياتي عملا بالفقرة ١٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) بشأن الترتيبات المتعلقة باستخدام أموال تصل إلى ٦٠٠ مليون يورو لتغطية تكاليف التركيب والصيانة، بما في ذلك خدمات التدريب، للمعدات وقطع الغيار الممولة في إطار برنامج الصناعة النفطية (S/2001/566). وفي رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، موجهة إلى المدير التنفيذي لبرنامج العراق، ذكر رئيس اللجنة، في جملة أمور، أن أعضاء اللجنة يوافقون من حيث المبدأ على النهج والاتجاه المتخذين في التقرير، وإنهم يرغبون بالتشديد على اهتمامهم الشديد برؤية عنصر النقدية المتعلق بالنفط، على النحو المتفق عليه في القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، ينفذ في أقرب وقت ممكن. وتقوم الأمانة العامة حاليا باستعراض

عدد من النقاط المعروضة في مرفق تلك الرسالة، والتي قد تتطلب أيضا إجراء مزيد من المشاورات بشأنها مع حكومة العراق.

جيم - آلية الأمم المتحدة للمراقبة

٣٣ - ما زالت أنشطة الأمم المتحدة للمراقبة تتركز على تعقب البضائع وتقديرها، فضلا عن عمليات المراقبة الأولية لها ومتابعتها، والتي تتطلب من اللجنة القيام بعمليات التحقق من الاستعمال النهائي/المستعمل النهائي. واضطلع أيضا بعمليات مراقبة شاملة لعدة قطاعات ومنها قطاعات التعليم، ومناولة الأغذية، والكهرباء، والنقل، إضافة إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية. واقتصرت عمليات المراقبة على رحلات نهائية لمدة أسبوعين في شهر أيلول/سبتمبر.

٣٤ - ويعمل المراقبون حاليا مع نظرائهم في الوزارات التقنية على جمع المعلومات والإيضاحات اللازمة التي طلبتها اللجنة بشأن العقود المعلقة. ومع أن التعاون مع الوزارات المعنية كان مرضيا على العموم، ما زال هناك بعض الصعوبات في تقديم المعلومات الإحصائية، بغية تقدير ملائمة البرنامج وتأثيره، لا سيما في القطاع الغذائي. وقد ألحق عدد المرافق غير الكافي الذي جرى توفيره في قطاعات الكهرباء، والتعليم العالي، والمياه، والصرف الصحي، ضررا بالنشر الملائم للمراقبين، وهذا بدوره ألحق ضررا بجمع البيانات والمعلومات.

٣٥ - وترد في المرفق الرابع التفاصيل المتعلقة بتوزيع عمليات المراقبة حسب القطاع والنوع، على النحو الذي نفذها به الأفرقة العاملة القطاعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

خامسا - تنفيذ البرنامج

ألف - التركيز القطاعي

الأغذية

٣٦ - لوحظ لدى استعراض المخزون أنه لم يسلم حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ سوى ٩٨٠ ٢٩٥ طنا من القطاني و ١٩٠ ٥٥٦ طنا من الألبان المجففة الكاملة الدسم من الشحنات المتعاقد على توريدها في إطار المراحل من السادسة إلى العاشرة والبالغ إجماليها ٢٥٠ ٦٦٢ طنا متريا من القطاني و ١٥٠ ٣٦٩ طنا من الألبان المجففة الكاملة الدسم. ويعزى عدم وصول باقي الشحنات جزئيا إلى القيود المفروضة على السلع الأساسية في الأسواق الدولية. فالسلع الغذائية تخضع لتقلبات الأسعار، ولذلك، غالبا ما ينتظر الموردون

حتى تنخفض الأسعار إلى أنسب مستوى لهم لا سيما أن انعدام ضمانات الأداء في العقود لا تحثهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية. وما دام أن مخزون بعض أنواع القطن واللبان المخففة الكاملة الدسم لن يدوم سوى شهرا أو شهرين، فإن الحكومة ينبغي لها أن تتخذ إجراءات عاجلة لكفالة شحن الكميات المتبقية.

٣٧ - وتشير نتائج المراقبة إلى أن السلع الغذائية قد وزعت توزيعا عادلا في وسط البلد وجنوبه. كما تم توزيع السلع الغذائية بين المناطق الحضرية والريفية توزيعا عادلا وتسليم السلع إلى الوكلاء وتوزيعها على الأسر المعيشية حسب البرنامج المقرر.

٣٨ - ولا تسمح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد لجزء كبير من سكان العراق بالحصول على ما يكفيهم من الحصص الغذائية رغم أن أسعار السلع الغذائية قد ظلت عموما مستقرة خلال الفترة المستعرضة. ورغم أن خطط توزيع الأغذية في إطار المراحل من الثامنة إلى العاشرة متطابقة تقريبا مع ما أوصيت به في التقرير التكميلي الذي قدمته إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/90، الفقرة ٣١) من توفير ٢ ٤٦٣ كيلوسعرا للشخص في اليوم و ٦٣,٦ غراما من البروتين للشخص في اليوم، فإن الحصص الغذائية الموزعة خلال هذه الفترة قد وفرت فقط ٢ ٢٢٩ كيلوسعرا للشخص في اليوم و ٥٠,٤٨ غراما من البروتين للشخص في اليوم.

٣٩ - ويتم الوفاء بالاحتياجات الغذائية التكميلية التي توفر مزيدا من السعرات والبروتينات والمغذيات الدقيقة من خلال أنشطة يضطلع بها في قطاعات أخرى من البرنامج وكذا من خلال موارد التي لا تدرج في إطار البرنامج، لا سيما اللحوم والبيض والفواكه والخضر المتاحة بأسعار مدعومة. وسيجرى تقييم شامل لوضع الأمن الغذائي للأسر المعيشية يأخذ في الاعتبار أنشطة الحكومة والبرنامج على حد سواء. غير أن جمع البيانات بشأن مؤشرات من قبيل مستوى الدخل والدين والقدرة الشرائية واستراتيجية المواجهة ومعدل التضخم وغيرها من المؤشرات التي تسمح بإجراء تقييم معمق لا يندرج حاليا ضمن نطاق أنشطة الرصد التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٤٠ - وفي المحافظات الشمالية الثلاث، يواصل برنامج الأغذية العالمي عملية تحقق ويجري توزيع صحائف البيانات الأسرية المجهزة بالحاسوب لاستكمال المعلومات. ومن المتوقع أن تنتهي هذه العملية بحلول كانون الأول/ديسمبر وسيبدأ التحقق من هذه البيانات في أوائل عام ٢٠٠٢.

٤١ - وسيكون استمرار أنشطة، من قبيل برنامج التغذية المدرسية في المدارس الابتدائية بالمناطق الريفية وبرنامج الغذاء مقابل العمل، وبرنامج توليد الدخل، رهنا باستعراض آثارها

وآفاقها عن كذب. كما يعتزم برنامج الأغذية العالمي تشجيع الممارسات التغذوية الملائمة لدى المعنيين برعاية الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. وينوي البرنامج إجراء مشاورات وثيقة مع الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المحلية الشريكة لوضع استراتيجية ملائمة لتنظيم الأنشطة في المستقبل. وقد تم تدريب المتطوعين في محافظتي السليمانية وأربيل.

النقل ومناولة الأغذية

٤٢ - يُعتبر ميناء أم قصر المدخل الرئيسي للسلع الأساسية المستوردة في إطار البرنامج. ومن هذا الميناء تتولى شبكة السكك الحديدية أساساً نقل هذه السلع لتوزيعها على نطاق البلد. وتعزز هذه الشبكة بشبكة طرق كثيفة ترتبط بنقاط دخول أخرى على الحدود (الأردن وتركيا والجمهورية العربية السورية). وفي الماضي، كانت القوارب تستخدم كثيراً في شط العرب وفي نهري دجلة والفرات، لا سيما لنقل الحبوب إلى الصوامع. وأدى الدمار وقلة الاستثمارات إلى تدهور الشبكة بشكل تدريجي، لا سيما شبكة السكك الحديدية والقوارب، مما أكد أهمية النقل بالشاحنات بوصفه البديل الوحيد للنقل والتوزيع.

٤٣ - وفي المراحل الأولى من البرنامج، كانت العقود التي قدمتها الحكومة تهدف إلى الإسراع بإصلاح الهياكل الأساسية للنقل وقدرات المناولة في الموانئ. وأدت الزيادة الهامة في عدد الشحنات المستوردة إلى الإسراع بتقديم عقود من أجل الدفع بإصلاح الهياكل الأساسية لكفالة استيعاب القوافل الإنسانية المتزايدة بشكل فعال. ويتعلق معظم طلبات العقود الموافق عليها لإصلاح ميناء أم قصر بتحسين العمليات الشاطئية فقط. وثمة معدات ووفق عليها في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ واستُعملت خلال الفترة المستعرضة، مما أدخل تحسينات ملحوظة، لا سيما في عملية شحن وتفريغ الحاويات. وما زال الوصول إلى الميناء ومراسي السفن يتطلب إزالة حطام السفن والقيام بعملية جرف متواصلة للحفاظ على الأعماق اللازمة، مما يؤكد ضرورة الإفراج عن العقود المعلقة في هذا الباب من أجل تجنب حدوث اكتظاظ نتيجة زيادة حركة المرور.

٤٤ - وي طرح الوضع الحالي لشبكة السكك الحديدية العراقية حسيمة أمام نقل الشحنات الإنسانية من ميناء أم قصر إلى بغداد وغيرها من الوجهات. وقدمت مؤسسة السكك الحديدية بجمهورية العراق عقوداً لزيادة قدرة السكك الحديدية على نقل البضائع وتحسين أحوال السكك الحديدية وكفالة سلامة العمليات. ولوحظ أن هناك تحسناً في عدد القاطرات وتقدماً في تحديد خطوط السكك الحديدية. غير أن تحديد خطوط السكك الحديدية التي تخضع يومياً إلى عمليات إغلاق تطل أجزاء من الخط الرئيسي لمدة تصل إلى عشر ساعات،

يتم بوتيرة بطيئة جدا إذ لا يزال بعض المعدات الأساسية معلقا كآليات الدك وآليات اللحم بالوصل التناسكي وجرافات التسوية. وما زال معظم العقود الخاصة بنظام الإشارات والاتصالات معلقا. ويجول عدم الموافقة على العقود التي تشمل الألياف الضوئية والمعدات التكميلية ونظم الاتصال باستخدام الأجهزة اللاسلكية ذات التردد العالي جدا وكابلات الاتصال النحاسية دون زيادة القدرات التشغيلية للسكك الحديدية التي يمكن تحقيقها بفضل التقدم الحرز في قطاعات تشغيلية أخرى. وتشكل أيضا خطرا جسيما على سلامة تشغيل قطارات الشحن والمسافرين.

٤٥ - ويعتبر النقل بالشاحنات الوسيلة المجدية الوحيدة لكفالة توزيع السلع على نطاق البلد توزيعا عادلا وفي أوقات مناسبة. وأدت الزيادة الملحوظة في سلع البرنامج الأساسية المستوردة وتدني أداء شبكة السكك الحديدية والقوارب والحالة التي يوجد عليها ميناء أم قصر إلى زيادة الطلب على النقل برا من ميناء العقبة البعيد. وساعد تسليم ما يزيد على ٢٠٠٠ شاحنة على دعم قدرات النقل لتجديد جزء من أسطول الشاحنات القديمة، ولا سيما لنقل البضائع من ميناء أم قصر. وتحتاج وزارة التجارة إلى أسطول يُقدر بـ ٨٠٠٠ شاحنة بقدرة استيعابية تتراوح بين ١٢ و ٣٥ طنا لنقل المواد الغذائية والحبوب وحدها في حين تحتاج وزارة النقل والاتصالات إلى ١٠٠٠ شاحنة إضافية لنقل السلع الأساسية الخاصة بقطاعات أخرى.

٤٦ - وللحفاظ على هذا الأسطول، يجب الموافقة في الوقت المناسب على تسليم قطع الغيار والإطارات ومركبات التصليح اللازمة. وفيما يتعلق بالإطارات، فإن الإنتاج الوطني يفي بجزء يسير من الاحتياجات الحالية. ومن شأن الإفراج عن المعدات المعلقة أن يساهم في إصلاح خطوط إنتاج الإطارات وزيادة القدرة التشغيلية التي تصل إلى حوالي ٢٠ في المائة من القدرة المحددة.

٤٧ - ولا يمكن في الوقت الحالي توزيع المواد الغذائية، المكملة للخصص الغذائية، توزيعا فعالا على نطاق البلد بسبب تعطل معظم مجمعات مخازن التبريد الموجودة. ويجري حاليا بناء ستة مخازن جديدة للتبريد والتجميد العميق، بيد أن إصلاح المرافق الموجودة يتأخر بسبب تعليق الموافقة على قطع الغيار اللازمة لمخازن التبريد وشاحنات التبريد. وقد تمت الموافقة على تسليم ٢٠ شاحنة تبريد غير أنها غير كافية لتلبية الاحتياجات. ومن المقرر استخدام شاحنات التبريد الـ ١٢ المتبقية التي لا زالت معلقة لتوزيع منتجات الألبان.

٤٨ - ويقتضي الوضع الحالي لمطاحن الدقيق ومرافق التخزين وعمرهما، فضلا عن زيادة الطلب على دقيق القمح نتيجة النمو السكاني، استبدال المعدات بصورة منتظمة. وحظيت

٢٠ مطحنة دقيق إضافية بالموافقة ويجري تسليمها من أجل تركيبها. وتم تركيب مطحنتين ويجري إنشاء مجمين لتخزين الحبوب في ويليلا (محافظة نينوى) وخان داري (محافظة بغداد) لكفالة القدرات الكافية لتجهيز الحبوب وتخزينها. وبفضل تركيب معدات وآليات جديدة، سُجل تحسن في جودة دقيق القمح، وكذا في مناولة الحبوب وتخزينها وتنظيفها في الصوامع. وستمكّن زيادة قدرات التخزين من مواجهة مشكلة عدم انتظام الشحنات الكبيرة وإنتاج الحبوب على الصعيد الوطني.

٤٩ - ولم يصل سوى عدد قليل من المعدات لإجراء الاختبارات الكيميائية والإحيائية المجهرية الأساسية على الجودة الغذائية للحبوب ودقيق القمح إذ ما زالت آليات المختبرات وآليات التطهير بالتبخير معلقة رغم أنه هناك آليات مماثلة خضعت للرصد المنتظم وتمت الموافقة عليها. وتعتبر آليات التطهير بالتبخير من الاحتياجات الضرورية والمطلوبة على الدوام لمنع غزو الحشرات ومعالجة حبوب القمح. كما تتكبل قدرة المختبر المركزي لشركة المواد الغذائية على كفالة ملائمة المواد للاستهلاك البشري بسبب تعليق معدات مخبرية أساسية. ونتيجة لذلك، تعذر إجراء اختبارات أساسية، بما في ذلك بعض التحليلات البكتريولوجية. واختبارات الجودة التي تجرى بالمعدات الموجودة ليست موثوقة وتستغرق وقتاً طويلاً، مما يزيد من خطر توزيع الأغذية الملوثة.

٥٠ - ونظراً لعدم كفاية الطاقة الكهربائية المتوفرة، تستخدم المولدات المتوسطة الحجم (من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ كيلو واط) لمد مطاحن الدقيق ومخازن الأغذية وصوامع الحبوب ومراكز التسجيل بالطاقة الكهربائية في حالات الطوارئ. وقد طلب شراء ٣٠ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية (١٠ ميغاوات) لكفالة تزويد كبريات الصوامع ومجمعات المطاحن بحاجياتها من الطاقة دون انقطاع. وسيستخدم فائض الطاقة المولدة لتزويد البيوت المجاورة بالطاقة في حالة انقطاع التيار الكهربائي. ووزعت المولدات الصغرى (بطاقة ٢,٥ - ٧,٥ كيلو واط) لبيعها بأسعار مدعومة، وخاصة لأصحاب المحلات الصغرى والعيادات الخاصة والمزارعين.

الصحة

٥١ - في قطاع الصحة، جرى توزيع ٨٥ في المائة من اللوازم الصحية والأدوية، مما ساهم في زيادة استفادة المرضى من الخدمات الصحية وتحسن تلك الخدمات، ولا سيما في ميادين الأمراض المزمنة والمعدية واضطرابات القلب. بيد أنه رغم توفر الأدوية المضادة للزحار الأميبي وداء العداري وداء المقوسات والتيفية وداء الليشمانيات الحشوي، لا تخضع هذه الأمراض للمراقبة بسبب رداءة المياه وشبكات الصرف الصحي البيئي والهياكل المتصلة بها.

٥٢ - ويمثل الإنتاج المحلي للأدوية والحقن وغيرها من اللوازم الطبية إحدى الأولويات العاجلة للحكومة. وقد وصلت المواد الخام والمعدات إلى مجمع سامراء لصناعة الأدوية، وجرى تقديم العقود لصالح الشركة العربية لصناعة المضادات الحيوية. وتشمل هذه المعدات مجموعة من الأنبولات للأدوية المحقونة ومجموعة من المناشق للأدوية المضادة للربو، مما ساعد على سد النقص الذي ذكر في التقارير السابقة. وعلاوة على ذلك، أفادت وزارة الصحة بأن القدرة الإنتاجية لشركات صناعة الأدوية المحلية الرئيسية تبلغ ٣٥ في المائة من القدرة المنشودة، وتغطي حوالي ١٢ في المائة من حصة الأدوية المعروضة في السوق داخل البلد. ويتوقع أن تتسع القدرة الإنتاجية ونطاق المواد المنتجة بفعل وصول منتوجات جديدة ومزيد من المواد الخام، الشيء الذي سيساهم في تحسين علاج أمراض القلب واضطرابات الجهاز العصبي المركزي.

٥٣ - وقد وصلت إلى المعامل بعض الآليات والمعدات وقطع الغيار وغيرها من اللوازم، مما أدى إلى زيادة إنتاج مجموعة من الأدوية لعلاج اضطرابات الجهاز الهضمي، وأمراض الجهاز التنفسي، وأمراض الجهاز العصبي المركزي، والأمراض المعدية، واضطرابات الغدد الصم والأبيض، والأدوية المؤثرة في تكوين وتخثر الدم، مما يساهم في تلبية بعض احتياجات البلد من الأدوية واللوازم الطبية. ومع ذلك، نظرا لنقص بعض اللوازم التكميلية التي علقت طلباتها، ما زالت المعامل تستعمل الآلات/المعدات البالية التي كثيرا ما تعطل، مما يضر بخطوط إنتاج قطرات العيون والأنبولات والقطرات الفموية والمناشق.

٥٤ - وبفضل توفر اللقاحات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تنظم وزارة الصحة أيام التحصين الوطنية لفصل الخريف ضد شلل الأطفال خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، كما تخطط لتنظيم حملة ضد الحصبة وسيتم الجمع بينها وبين الجولة الثانية من أيام التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال. وقد طُلبت كميات كافية من اللقاحات لتلبية الحاجة لخدمات التحصين الروتينية وحمولات التحصين في عام ٢٠٠٢.

٥٥ - ويمثل إصلاح معدات المستشفيات والمراكز الصحية إحدى أولويات الحكومة. وقد ساعدت المعدات المقدمة في إطار البرنامج في تحسين قدرات تشخيص الأمراض وعلاجها، كما ساهمت في زيادة دقة نتائج المختبرات. وقد دلت زيارات المراقبة على ازدياد عدد الفحوص المختبرية والعمليات الجراحية منذ بدء البرنامج. بيد أن المختبرات لا تستطيع دائما القيام بالتشخيص الدقيق وفي الوقت المناسب نظرا لتعليق طلبات كواشف المختبرات وعدم انتظام وصول الإمدادات وبطء وتيرة إبرام العقود ونقص الأموال الضرورية للمعدات الشيء الذي يعوق توفير العلاج اللازم. ورغم قيام الحكومة بإعداد الموقع لتركيبة معدات البرنامج

وصيانتها على الوجه الصحيح مثل التصوير بالرنين المغناطيسي ومسوح التصوير الطبقي المحوري بواسطة الحاسوب المستعملة في التشخيص عن طريق التصوير، سوف يتم تركيب المعدات الأخرى مثل أجهزة تحليل الدم والمقاييس الطيفية وآلات التصوير بالأشعة السينية بمجرد توفر الأموال.

٥٦ - وفي المحافظات الشمالية الثلاث، تضاعفت الإمدادات من الأدوية واللوازم الطبية في إطار المشتريات بالجملة مقارنة مع فترة التقرير السابقة، مما ساهم في سد بعض النقص المبلغ عنه فيما سبق. ومع ذلك، لا تزال ثمة مواطن قصور كبيرة نظرا لعدم تزويد المحافظات الشمالية الثلاث باللوازم التي يجري حاليا إنتاجها محليا في مجمع سامراء لصناعة الأدوية. وقد تعرقلت الجهود المبذولة من أجل حل هذا المشكل بسبب الصعوبات المتعلقة بمسألة مدى إمكانية اضطلاع البرنامج مباشرة بشراء منتوجات مجمع سامراء لصناعة الأدوية وتسديد تكاليفه لوزارة الصحة/كيماديا، عن طريق استعمال أموال حساب الضمان (١٣ في المائة)، عوضا عن طريق تحويل الأموال من حساب الضمان (١٣ في المائة) إلى حساب الضمان بـ (٥٩ في المائة)، وهو الإجراء المستقر لتسليم إمدادات الأغذية والأدوية واللقاحات للمحافظات الشمالية الثلاث في إطار ترتيبات الشراء بالجملة. وأنوي إطلاع المجلس على أي تقدم أحرز في المناقشات الجارية مع السلطات المعنية. كما ما زال النقص يحصل دوريا في اللوازم المستوردة. وفي هذا الصدد، شرع مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ومنظمة الصحة العالمية في إجراء استعراض لقنوات أوامر الشراء والتوزيع فيما بين المحافظات الثلاث والنظام المركزي. كما وضعت إجراءات فيما بين المحافظات الشمالية الثلاث لتعيين الأدوية التي أشرفت مدة صلاحيتها على الانتهاء وتبديلها فوراً، من أجل تجنب ضياع الأدوية وترشيد استعمالها. وقد طلب من منظمة الصحة العالمية أن تقدم للجنة تقريراً عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

٥٧ - وقد أدى تركيب واستبدال المعدات الطبية وتدريب التقنيين والأطباء إلى تحسين الخدمات الصحية في مجال قدرات التشخيص والعلاج. كما تواصل إصلاح الهياكل الأساسية الصحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بهدف تحسين قدرات المؤسسات التعليمية والطبية.

٥٨ - وبلغت نسبة الأطفال الذين هم دون سن الخامسة الذين استفادوا من التلقيح في الجولة الأولى من أيام التحصين الوطنية أكثر من ٩٥ في المائة. وسيشرع في جولة أخرى في مستهل تشرين الثاني/نوفمبر، وفي جولة ثانية في أوائل كانون الثاني/يناير. بيد أنه لا يزال ثمة نقص في اللقاحات ضد الخناق والسعال الديكي والكزاز، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض

معدل التلقيح. وقد وصلت إلى بغداد مؤخرًا مليون جرعة من اللقاح وهي تخضع لاختبارات مراقبة الجودة. ومن المقرر إجراء حملة تلقيح ضد الحصبة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، سعياً إلى رفع المستوى المنخفض لمعدل التحصين ضد الحصبة والحد من خطر انتشار الأوبئة في سنة ٢٠٠٢.

٥٩ - ونفذت أنشطة فيما يتعلق بمراقبة الأمراض السارية وهي: تنفيذ استراتيجية العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة المباشرة كمشروع نموذجي لمعالجة السل في محافظة السليمانية. وسيتم تنفيذ نفس المشروع في محافظتي أربيل ودهوك لكفالة العلاج المناسب للمرضى والحد من المرض في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتواصل رش مبيدات الحشرات من أجل مكافحة انتشار الملاريا.

٦٠ - وركزت البرامج الاجتماعية في المحافظات الشمالية الثلاث على النهوض بالخدمات القائمة المقدمة للأطفال المحتاجين لحماية خاصة عن طريق تقديم الخدمات وتدريب الموظفين في مرافق الأطفال المعوقين واليتامى والأحداث الجانحين والأطفال العاملين. وعلى سبيل المثال لا الحصر، استفاد ما يزيد على ٥ ٠٠٠ طفل يعانون من الإعاقة من خدمات إعادة التأهيل التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك توفير تمارين التقويم، والأعضاء الاصطناعية، والأحذية المعينة على السير وإصلاحها وكذلك توفير العلاج الطبيعي. وتسلمت عدة مؤسسات متخصصة في تقديم الخدمات للأطفال المعوقين اللوازم الأساسية مثل المناضد والكراسي وغيرها من التجهيزات.

التغذية

٦١ - تشمل المواد الغذائية الموزعة في العراق بدائل حليب الأم لجميع الأسر التي لديها أطفال، مما يؤثر سلباً في ممارسات الرضاعة الطبيعية ويؤدي إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية. ويساهم ذلك بالاقتران مع ضعف الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي، في تفشي الإسهال لدى الأطفال، حيث ارتفع عدد الإصابات من ٣,٨ للطفل الواحد في سنة ١٩٩٠ إلى ١٤,٤ إصابة في سنة ١٩٩٩. وترى منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن ذلك يمثل أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدل وفيات الأطفال في العراق.

٦٢ - وقد أضر نقص البسكويت الغني بالبروتينات خلال الفترة المشمولة بالتقرير وعدم توفر الحليب العلاجي بالمكاسب المتحققة في إطار برنامج التغذية الهادفة ويمكن أن يؤدي إلى زيادة سوء التغذية المتراوح بين المتوسط والحاد لدى فئة المستفيدين من البرنامج. وعلاوة على انخفاض مستوى تمويل برنامج التغذية الهادفة نسبياً، حصل النقص لسببين: أحدهما تأخر توقيع العقود الجديدة، والثاني عدم وفاء موردين بعقدين متتابعين لتوريد ما مجموعه ٦ ٦٢٥

طنا من البسكويت الغني بالبروتينات في ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وثمة ٨١٠ ٠٠٠ تقريبا من الأطفال الذين يعانون سوء التغذية في العراق، منهم ٧٥ في المائة يستفيدون من شبكة تتألف من ٢ ٧٠٠ وحدة مجتمعية لرعاية الأطفال. وتدل التقديرات على أنه عندما تتوفر الإمدادات، يمكن الوصول إلى ٣٠٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية خلال أي مرحلة من مراحل البرنامج. وفي إطار البرنامج العادي المدعوم من برنامج الأغذية العالمي، تلقت أسر ٢٠ ٠٠٠ طفل ممن هم دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية حصص غذائية تكميلية خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. ولجأ المشروع إلى شبكة الوحدات المجتمعية لرعاية الأطفال لفحص الأطفال وإحالتهم إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية.

٦٣ - وفيما يتعلق بالحالة الغذائية للأطفال الذين هم دون سن الخامسة، تحققت إنجازات في المحافظات الشمالية الثلاث منذ بدء البرنامج. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، أجريت دراسة استقصائية للحالة الغذائية للأسر المعيشية اعتمادا على عينة تتألف من ٢ ٧٤٥ طفلا دون سن الخامسة، وذلك لتقييم الحالة الغذائية والصحية الحالية لهؤلاء الأطفال وأمهاتهم، فضلا عن الممارسات الغذائية وتعيين أشد الفئات المعرضة للخطر. وأظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أن ١٠,٧ من الأطفال يعانون من نقص الوزن، و ٣ في المائة يعانون نقصا حادا في التغذية (هزال)، و ١١,٤ في المائة يعانون من سوء التغذية المزمن (توقف النمو). وتدل هذه النتائج على تحسن ملموس إذا ما قورنت ببيانات ١٩٩٤ و ١٩٩٦، على نحو ما يبينه الجدول أدناه.

سوء التغذية لدى الأطفال الذين هم دون سن الخامسة في المحافظات الشمالية الثلاث (بالنسبة المئوية)

السنة	نقص الوزن	سوء التغذية الحاد	سوء التغذية المزمن
١٩٩٤	٢٥,٨	٤,٢	٣٧,٣
١٩٩٦	١٩,٣	٣,٨	٢٦,٣
٢٠٠١	١٠,٧	٣,٠	١١,٤

٦٤ - ويرجع هذا التحسن إلى الآثار المتراكمة لزيادة الأمن الغذائي والمداخلات الصحية والتحسين العام في الاقتصاد المحلي، فضلا عن الجهود الرامية إلى دعم نظام رصد النمو بواسطة أنشطة غذائية محددة.

المياه والمرافق الصحية

٦٥ - في المراحل الأولى من البرنامج، شرعت الحكومة بعمليات تصليح منشآت معالجة المياه التي توفر مياه الشرب لسكان المدن غالباً، وذلك بهدف زيادة كميات المياه التي تعالجها تلك المنشآت. ويتواصل هذا الاتجاه وينتقل الآن إلى مرحلة إعادة التأهيل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصلت ٤٣ منشأة من أصل ٢١٠ منشآت موجودة لمعالجة المياه على مدخلات من البرنامج، تمثلت أساساً في شكل مضخات، وأجهزة معالجة المياه بالكlor، ومفاتيح تشغيل كهربائية، وبضعة مولدات للاضطلاع بأعمال التصليح اليومية وأسفرت عن زيادة طفيفة في كميات المياه المعالجة. وبغية زيادة إنتاج المياه في المحافظات الخمس عشرة وتحسين نوعيتها بصورة ملحوظة، من الضروري القيام بعملية إصلاح كبرى لمنشآت معالجة المياه، ولا يمكن القيام بهذه العملية إلا عندما يتم الإفراج عن الطلبات المعلقة المتصلة بالمعدات الكهربائية - الميكانيكية. وفي هذا السياق، لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية الدور الذي تقوم به إمدادات الطاقة الكهربائية وشبكة المياه. ولهذا، فمن الأهمية بمكان كفالة الموافقة بأسرع وقت ممكن على الطلبات المقدمة في إطار قطاع الكهرباء.

٦٦ - وتخدم الوحدات الصغيرة لمعالجة المياه المناطق الريفية وشبه الحضرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت مراقبة ١٤٤ وحدة صغيرة (١٢ في المائة من العدد الإجمالي). وتشير نتائج المراقبة إلى أن ٩٣ وحدة صغيرة، معظمها من القياسات الكبيرة، حصلت على مدخلات من البرنامج تمثلت أساساً في شكل مضخات ومفاتيح تشغيل كهربائية، وأجهزة معالجة مياه بالكlor ومولدات، وساهمت في زيادة قدرة تلك الوحدات على إنتاج المياه. وعلى الرغم من ارتفاع معدل إنتاج المياه الصالحة للشرب من ٤٥ لتراً إلى ٥٤ لتراً للفرد الواحد في اليوم، فلا يتوفر منها للأسر المعيشية، حسبما تشير التقديرات، سوى ٣٢ لتراً للفرد الواحد في اليوم. ويبلغ المعدل القياسي العراقي ١٨٠ لتراً للفرد الواحد في اليوم في المناطق الريفية. ولوحظ أيضاً أن ٤٩ وحدة من الوحدات الصغيرة، ومعظمها من القياسات الصغيرة التي تديرها المجتمعات المحلية، في طريقها للحصول على مدخلات من البرنامج. ومما لا جدال فيه أن الإفراج عن العقود المعلقة التي تتضمن الوحدات الصغيرة وقطع الغيار سوف يحسن نوعية المياه والكمية المتاحة منها للمستهلكين في الأرياف.

٦٧ - وفيما يتعلق بتوزيع المياه في المحافظات بواسطة الصهاريج فيتراوح من مرة واحدة في اليوم إلى مرة واحدة كل عشرة أيام، ولا تزيد كمية المياه المسلمة للأسرة المعيشية في اليوم على ٢٠ لتراً من الماء وسطياً، باستثناء مدينة بغداد ومحافظه القادسية حيث توزع الصهاريج المياه على الأهالي بمعدل مرة أو أكثر في اليوم. وتعتبر حالة إمدادات المياه في مدينة بغداد مقبولة عموماً ولديها طاقة أعلى لخدمة السكان المقيمين على مشارفها. وتعزى قلة توزيع

المياه في المحافظات الأخرى إلى عدم وجود عدد كاف من صهاريج المياه قياساً إلى حجم عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه أو الذين لا يحصلون على قدر كاف من المياه، وكذلك بالنظر إلى بُعد المسافات. ويتعين القيام على وجه الاستعجال بمعالجة مسألة عدم كفاية المياه المتاحة لسكان المناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية، وذلك بتسليم الصهاريج الإضافية وقطع الغيار التي لا تزال عقود توريدها معلقة.

٦٨ - وفي المراحل الأولية من البرنامج، شرعت الحكومة بعمليات تصليح شبكات جمع مياه المجاري ومحطات ضخ مياه المجاري وذلك بهدف الحد من إمكانية فيضان مياه المجاري في الشوارع والحيلولة دون تلوث المياه الجارية في الأنابيب. ومنذ المرحلة الرابعة، تحول محور الاهتمام نحو تحسين منشآت معالجة مياه الصرف الصحي. ولم يحصل هذا القطاع لغاية الآن إلا على قدر محدود جداً من مدخلات البرنامج (مولدات ومضخات ومحركات) ولهذا فإن مياه المجاري التي تصل إلى منشآت معالجة مياه المجاري إما أن تصب في النهر دون أي معالجة أو تصب فيه بقليل من المعالجة. وبالنظر للتدهور الشديد الذي آلت إليه المنشآت الموجودة في تكريت وفارس (محافظة صلاح الدين)، فقد مولت الحكومة تكاليف إعادة تأهيلهما بمدخلات لا علاقة لها بالبرنامج. ومن المتوقع أن تجرى تحسينات مماثلة في منشآت أخرى في البصرة والبلد وسامراء والعوجة، حالما يتم الإفراج عن العقود المعلقة حالياً والمتضمنة المعدات الميكانيكية والكهربائية اللازمة.

٦٩ - وركز البرنامج جهوده على مواصلة التغطية الحضرية الجيدة الحالية من خلال استبدال شبكة المياه الموجودة أو تصليحها أو توسيعها، وتحسين نوعية المياه. وبالإضافة إلى ذلك، تم الشروع بأنشطة تهدف إلى توسيع شبكات إمدادات المياه الحضرية لتفي بالطلب المتعاظم على المياه. أما في المناطق الريفية، فتهدف مشاريع المياه والمرافق الصحية إلى زيادة التغطية والحفاظ على الخدمات والمرافق الموجودة. وبغية الحد من التفاوت في إمكانية حصول سكان المناطق الريفية على المياه، تم تحديد القرى العديمة الخدمة وإعطائها الأولوية.

٧٠ - وانخفض التفاوت بين المقاطعات الفرعية إلى حد كبير في مجالي إمدادات المياه وتغطية المرافق الصحية. وفي المناطق الحضرية وشبه الحضرية، بذلت مساع لتوسيع نطاق شبكة توزيع المياه لتشمل المناطق العديمة الخدمة والناقصة الخدمة.

٧١ - وأحضرت منظمة الصحة العالمية فريقاً من الخبراء لتقييم نوعية مياه الشرب في المحافظات الشمالية الثلاث، وللتوصية بالتدابير العلاجية الملائمة. وعلاوة على ذلك، يجري حالياً تدريب مستمر للتقنيين والمرشدين الصحيين على التقنيات الجديدة بغية زيادة تحسين نوعية مياه الشرب.

٧٢ - وتشير نتائج الاستقصاءات المتعلقة بإمكانية حصول السكان في المناطق الحضرية على المياه المأمونة إلى عدم حدوث انخفاض في هذا المجال في حين لوحظ حدوث زيادة ضئيلة في التغطية وزيادة كبيرة في كميات المياه المتوافرة ويعزى هذا إلى استبدال المضخات، وتوسيع نطاق شبكة توزيع المياه، وتوسيع بعض الشبكات الحالية لإمدادات المياه، وتركيب ٧٠ جهازاً لمعالجة المياه بالكولور، وعدم انقطاع توريد المواد الكيميائية اللازمة لمعالجة المياه.

٧٣ - ويعتزم البرنامج الاضطلاع بمشاريع حضرية واسعة النطاق في مجالي إمدادات المياه وشبكات المجاري في المراكز الحضرية الواقعة في محافظات أربيل ودهوك والسليمانية. ولقد تأخر إفاد بعثة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، كان من المقرر أن تصل في مطلع أيلول/سبتمبر وأن تضع التصميم النهائي للمشروع وذلك بسبب عدم إصدار تأشيرات لأفرادها لغاية الآن على الرغم من المشاورات التي أجريت مع حكومة العراق بشأن طبيعة ونطاق المشروع.

الزراعة

٧٤ - يمكن ملاحظة النتائج الناجمة عن تعليق العقود في سائر القطاعات الفرعية للزراعة، وهي تؤدي إلى حدوث انخفاض في إجمالي الإنتاج الزراعي. وبالرغم من الإبلاغ في يوم ٥ أيلول/سبتمبر عن انتشار الذبابة البيضاء على نحو خطير، حيث أصابت ما يزيد على ١٥٠٠٠ هكتار من بساتين الحمضيات، لم يرفع لغاية الآن التعليق عن طلبات توريد أدوات الرش ومختلف مبيدات الآفات اللازمة لإنتاج الفواكه والخضار. ونتيجة لذلك، لم تتمكن حكومة العراق من وقف نمو وانتشار الآفات الزراعية. وتتسع بسرعة رقعة انتشار الذبابة البيضاء، مما يضر بالتالي بإنتاج الخضار، ولا سيما الخيار والبندورة، ويخفض المحاصيل بنسبة ٣٠ في المائة ويؤدي إلى رفع الأسعار. وما لم تتخذ تدابير فعالة لمكافحة انتشار الذبابة البيضاء، فسيؤدي ذلك إلى نتائج وخيمة بالنسبة لإنتاج الفواكه والخضار، كما يؤدي إلى انتشار الأوبئة في النباتات. وهذا يمثل نكسة لأهداف البرنامج التغذوية باعتباره يشجع على إنتاج الفواكه والخضار محلياً كوسيلة مجدية لتكميل سلة الأغذية بالفيتامينات والمواد المعدنية اللازمة.

٧٥ - وارتفع في سائر أرجاء البلد معدل الإصابة بالتكسيما المعوية، وهي أحد الأمراض المتوطنة فيه ويتسبب أساساً في موت الأغنام والماعز فجأة، وذلك بسبب منع توريد اللقاح الواقي منعاً باتاً منذ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وقد استنفذ آخر ما تبقى من مخزون اللقاحات، أو أوشك على النفاذ قبيل حملة التحصين التي جرت في ربيع ٢٠٠١، ولهذا تعذر إكمال الحملة، فضلاً عن أن اللقاحات اللازمة للقيام بحملة التحصين في الخريف لا تزال رهن

التعليق. وسيفضي عدم توافر اللقاحات بالتأكيد إلى حدوث وباء بين الحيوانات بسبب فقدانها للمناعة.

٧٦ - ساعدت عمليات التسليم الأخيرة لمدخلات الري في استصلاح ٧ ٥٠٠ هكتار في محافظة بغداد، وفي بناء قنوات ري بطول ١ ٥٠٠ كيلومتر كتوسعة لشبكة الري السطحي في مقاطعة دافوق (محافظة التأميم)، وسيؤدي هذا بدوره إلى زيادة إنتاج الأغذية للسكان المحليين عن طريق زيادة الإيرادات الآتية من الزراعة والعمالة. كما تم في ثماني محافظات حفر ٩٠ بئرا عميقة لأغراض الزراعة وإمدادات المياه الصالحة للشرب، وذلك من أجل مساعدة المزارعين المحليين في تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن الجفاف من جهة وزيادة مساحات إنتاج المحاصيل من جهة أخرى، إضافة إلى تمديد فترة إنتاج المحاصيل الصيفية في المناطق المعزولة. وعلاوة على ذلك بدأ تشغيل محطة ضخ جديدة في مقاطعة بويثة (محافظة بغداد)، قادرة على ري ٧ ٥٠٠ هكتار من الأراضي المستصلحة.

٧٧ - وأظهرت دراسة عن المداجن أن برنامج تنشيط المداجن ما زال ينمو باطراد. فقد ارتفع عدد الصيصان المفرخة بالمداجن من ٦٧ مليون في عام ١٩٩٩ إلى ١٢١ مليون في عام ٢٠٠١، وتوفر بنتيجة ذلك كمية إضافية من لحوم الدجاج تبلغ ٤٥ ٠٠٠ طن متري وتباع إلى السكان بأسعار مدعومة. وعلاوة على ذلك، ينتج البرنامج حاليا ٩٣ في المائة من كميات البيض القابل للتفريغ محليا، بالمقارنة مع ٢٠ في المائة عند بدء البرنامج، مما أدى إلى تعظيم إنتاج لحم الدجاج. ومن المعروف أن البيض المنتج محليا أفضل لأغراض التفريخ من البيض المستورد لأنه يخزن لفترات أقصر بعد بيضه، من ناحية ولأنه لا ينقل لمسافات طويلة، من ناحية أخرى. ومن شأن رفع التعليق عن مدخلات تفريخ الدواجن، من قبيل قطع الغيار والشاحنات المبردة اللازمة لنقل البيض أن يرفع الإنتاج الوطني من الدواجن إلى معدلات أعلى.

٧٨ - وأنتج قسم تجهيز مربى البندورة في مصنع تجهيز الأغذية في حرير زهاء ٦٠٠ ٠٠٠ علبة من مربى البندورة الفاخر في الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة دخل صغار المزارعين وأن يساهم كذلك إلى حد ما في تحسين مستوى تغذية السكان من خلال توفير غذاء مجهز لهم خارج موسمهم.

٧٩ - وتتواصل الأنشطة المتصلة بمكافحة الآفات والأمراض في ميداني المنتجات النباتية والحيوانية على السواء. ووردت اللقاحات المطلوبة في إطار المرحلتين السادسة والسابعة واللازمة لمنع إصابة الحيوانات بالأمراض الوبائية والمتوطنة. ووافقت اللجنة على المواد الكيميائية اللازمة ومن المقرر أن تصل الإمدادات قريبا من أجل منع حدوث حالات مثل

تفشي القرادة بكثرة الذي أسفر عن انتشار حمى الكونغو القردية التيفية، وزيادة تعرض الحيوانات للإصابة بالأمراض الطفيلية المنقولة عن طريق الدم جراء لسع القرادة. وتحسنت بصورة ملحوظة القدرة على تخزين اللقاحات والمواد البيولوجية بشكل ملائم في محافظة أربيل بعد تركيب غرفتي تخزين باردتين في مستودع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وتركيب سبع غرف في المراكز البيطرية. وشملت حملة التوعية المتكاملة لمكافحة الآفات التي شنت في المحافظات الشمالية حوالي ٤٠.٠٠٠ مزارع في أكثر من ٣٢٠٠ قرية والغرض منها هو إدخال طرق لمكافحة الآفات الزراعية من خلال طرق بديلة لمكافحة الآفات من شأنها أن تضمن الاستدامة وتقلل الاعتماد على الكيماويات الزراعية وتكون سليمة بيئياً. كما أقيمت حملات خاصة بتربية النحل فيما يزيد على ٢١٠٠ قرية وشملت تدريب ١٢٤٠٠ نحال على الطرق الحديثة لتربية النحل وبالتالي تحسين العسل المنتج الموجود في الأسواق الآن، كما ونوعاً.

٨٠ - وبذلت جهود لمساعدة صغار المزارعين في المناطق المتضررة من الجفاف، اشتملت على توزيع بذور عالية الجودة، وأدوات حقل، وأسمدة. وبذلت كذلك أنشطة تكميلية شملت السقاية، وإزالة الأعشاب الضارة، والتبرعم والتسميد. ومع ذلك يتعين مواصلة حملات الإمداد بالمياه ريثما يتم تنفيذ الحلول التقنية المستدامة المحددة بالفعل في تلك القرى.

الكهرباء

٨١ - يصل مجموع المبلغ المخصص لقطاع الكهرباء في المحافظات الخمس عشرة في وسط العراق وجنوبه، منذ بدء تنفيذ البرنامج، إلى ٣,٨ بلايين دولار تقريباً، وخصصت نسبة ٧٢ في المائة منه لتوليد الكهرباء، ونسبة ٢٨ في المائة لشبكات النقل والتوزيع. وقد خصص منه مبلغ ١ بليون دولار لصيانة نظام توليد الكهرباء وإصلاحه، وخصص منه مبلغ ١,٧ بليون دولار لإنشاء محطات توليد جديدة. وسيتم إدماج المحطات الجديدة التي يجري تشييدها من إضافة ١٥٤٩ ميغاوات إلى شبكة الكهرباء. وهناك معدات مثل المحطات الجديدة للطاقة الكهربائية وقطع الغيار اللازمة للمحطات والشبكات القائمة، تبلغ قيمتها ١,١٤٥ بليون دولار، وصلت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر نظراً للمهلة الطويلة اللازمة لهذا النوع من المعدات.

٨٢ - وعلى الرغم من المبالغ الهائلة التي استثمرت في صيانة وإصلاح محطات توليد الكهرباء، فإن العجز في الطاقة الكهربائية بلغ مستوى ٢٨٠٠ ميغاوات في ساعات الذروة خلال شهر آب/أغسطس. وباعتبار الإمدادات الحالية بالكهرباء، فإنه يتوقع أن يتقلص العجز إلى حدود ١٥٠٠ ميغاوات خلال ساعات الذروة بحلول عام ٢٠٠٣. وإذا ما أُفرج

عن ٢١ عقدا معلقا تناهز قيمتها ٧٠٠ مليون دولار، وتتصل بإنشاء محطات جديدة وإصلاح المحطات القديمة، واعتبارا لنسبة نمو الاستهلاك المقدرة بـ ٤ في المائة، من المتوقع أن يصل مستوى العجز في الطاقة الكهربائية في عام ٢٠٠٦ إلى ١٠٠٠ ميغاوات تقريبا، استنادا إلى الإنتاج الحالي للمحطات الكهربائية. وقد تم إنشاء قدرة إنتاج للكهرباء المائية مجموعها ٢٥٠٠ ميغاوات، بيد أن حالة الجفاف المؤقت خفضت كمية الكهرباء المنتجة إلى ٤٣٤ ميغاوات. وعلى الرغم من الإفراج عن كثير من العقود المعلقة، فإن عقود قطع الغيار التكميلية الأساسية اللازمة لصيانة المحطات القديمة وإنشاء محطات جديدة لا تزال معلقة، وهو ما يعوق إيجاد قدرة إضافية، ويعوق كذلك إجراء صيانة مناسبة وفي حينها للأداء العام لقطاع الكهرباء. ويمكن لمحطات العنفات الغازية والطاقة الحرارية أن تبدأ في العمل في غضون سنتين ونصف وأربع سنوات من تاريخ صدور خطاب الاعتماد، ويمكن أن تولد ١٨٨٦ ميغاوات. ومعدات الإصلاح المعلقة من المزمع تركيبها في محطات توليد الطاقة في أرجاء المحافظات الخمس عشرة، وتؤكد عمليات المراقبة الجارية أن لجنة الكهرباء لديها القدرة على تنفيذ أعمال الإصلاح بفعالية. وتشير التقديرات إلى أن هذه المعدات بإمكانها أن تزيد من توليد الطاقة بمقدار ٧٤٩ ميغاوات.

٨٣ - وينبغي لقدرة شبكة نقل الكهرباء أن تتلاءم مع قدرة التوليد المتاحة. وتعتزم لجنة الكهرباء تعزيز خطوط نقل الكهرباء بغية استيعاب مجمل الطاقة التي يتم توليدها. ولا تزال ٩ عقود معلقة تبلغ قيمتها ٧٠ مليون دولار، وتتصل بخطوط نقل الكهرباء، وإرسال الحمل، والمراقبة والحماية.

٨٤ - وبصورة عامة، بإمكان شبكة التوزيع أن تستوعب وأن تنقل الطاقة المتوفرة إلى المستهلكين. بيد أن حالة العطب التي توجد عليها الشبكة بسبب عدم توفر قطع الغيار تُعطل وتُعرقل التوزيع المحلي للكهرباء في غالبية المناطق الريفية. وإلى حد الآن، لا تزال اللوازم التي تم التعاقد عليها لشبكة توزيع الكهرباء، غير كافية لتفادي مزيد من التدهور في الشبكة. ولا يمكن أن يتم توسيع شبكة التوزيع الحالية ما لم يتم إيجاد محطات كافية لتوليد الطاقة. ونظرا للتطور الحاصل في توليد الكهرباء ونقلها، من المتوقع أن تركز حكومة العراق على منع حدوث مزيد من التدهور في نظام التوزيع، وعلى زيادة قدرته.

٨٥ - وعدم توفر المواد الخام، وقطع الغيار ومعدات خط الإنتاج يعوق الشركتين الصناعيتين المختصتين في إنتاج محولات التوزيع وكابلات وأسلاك الضغط المنخفض عن إنتاج الكميات اللازمة. وتحاول الحكومة أن تعالج الوضع بتقديم عقود لشراء مواد خام،

وقطع غيار وآلات؛ بيد أن هذه العقود معلقة حالياً. وفي ضوء الظروف الراهنة، وسعياً لتحقيق أهداف البرنامج، من الضروري رفع قدرة هاتين الشركتين على الإنتاج.

٨٦ - واستمرت كمية الطاقة الكهربائية المولدة من محطتي دوكان ودرنديخان، في التقلص بسبب أثر الجفاف ورداءة آلات المحطتين. وتلقت مدينة إربيل حملاً كهربائياً متواصلًا قوته ٢٠ ميغاوات لتغطية الخدمات الأساسية فحسب، في حين أن المنازل لم يشملها الإمداد بالكهرباء. وزودت المنازل في مدينة السليمانية بالكهرباء لمدة ثلاث ساعات وبكمية تبلغ ٦ أمبيرات في اليوم لكل منزل. وفي المتوسط، تلقت محافظة دهوك من الشبكة الوطنية ٥٠ ميغاوات لمدة ٤ إلى ٨ ساعات في اليوم.

٨٧ - ونتيجة لحالات التأخير المفرط، و/أو لرفض حكومة العراق منح العدد اللازم من التأشيرات، تعمل محطات الديزل الثلاث وفق ترتيبات تشغيل طارئة نظراً للعدد المحدود من الخبراء الدوليين اللازمين للمشاريع الكهربائية. وتعمل محطة دهوك نوبة واحدة مدتها ٩ ساعات، في حين تعمل محطتا إربيل والسليمانية نوبتين تستغرق كل منهما ٨ ساعات. وسيترتب على ذلك أثر كبير على سلامة المحطات؛ فالتشغيل والتوقيف اليومي للمحطات بسبب سير عملها المتقطع سيؤثر على الأمد العام للخدمة يؤدي إلى زيادة تواتر التصليحات. وبالمثل فإن كثرة تشغيل أدوات قطع التيار على دوائر التغذية الكهربائية للمحطات الفرعية ستستوجب مزيداً من الصيانة. وتتمثل الآثار الأخرى التي تنتج عن الاستخدام المحدود للمحطات في احتمال إغلاقها لإجراء فحص دقيق من أجل التصليحات الكبرى؛ والحد من التدريب ونقل المهارات إلى الموظفين الوطنيين؛ وإمكانية فقدان الخدمات التي يقدمها الموظفون الذين لم تجدد تأشيراتهم.

٨٨ - وفيما يتصل بخطط نقل الكهرباء، تحقق نجاح في المفاوضات بشأن عقود الإنجاز الكلي، ومن المزمع أن تبدأ الأشغال في كانون الأول/ديسمبر، رهناً بموافقة اللجنة وبإصدار التأشيرات. وحالات التأخير في المواعيد المقررة ستحد مباشرة من نقل الطاقة الكهربائية من مصادر التوليد المتاحة وبضمنها الشبكة الوطنية حالما تُربط المحافظات الثلاث بها من جديد لتلبية الطلب في مراكز الحمل الرئيسية. كما أن عدداً كبيراً من المحطات الفرعية سوف لن تبدأ في العمل و/أو أن مواعيد خدماتها سوف تتأخر نظراً إلى أن خطوط نقل الكهرباء الرابطة لن يكون قد تم إصلاحها أو إنشاؤها. ولا تزال ١٠ محطات فرعية (٩ منها في السليمانية وواحدة في إربيل) تتأثر حالياً بعدم إصدار التأشيرات للمشرفين وموظفي التشغيل.

٨٩ - وقد شُرع في أشغال التنفيذ لإنشاء شبكة التوزيع. بما أن غالبية المواد قد تم الحصول عليها في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وسيتمكن هذا الأمر من إنهاء أشغال الإصلاح التي تتم على أكثر الخطوط تدهورا قبل حلول فصل الشتاء المقبل، مما سيفضي إلى تحسن موثوقية الإمدادات الكهربائية لزهاء ١٠ في المائة من مجموع المستهلكين.

٩٠ - وقد سَر البرنامج في نيسان/أبريل من هذه السنة توصل السلطات في المحافظات الشمالية إلى اتفاق على مجموعة "من نقاط التفاهم المشتركة" بشأن إعادة ربط المحافظات الشمالية الثلاث بالشبكة الوطنية للكهرباء، انظر الفقرة ٩٥ من الوثيقة S/2001/505. وقد وصل الرد المنتظر من الحكومة الذي أُشرت إليه في تقريره السابق المقدم إلى المجلس (S/2001/919). ويتضمن هذا الرد مقترحات ثابتة تتصل بتوفير قدرة إضافية على توليد الطاقة وإصلاح وإعادة بناء ثلاثة خطوط لنقل الكهرباء على مرحلتين. وقد أُطلعت السلطات المحلية في الشمال مؤخرا على العناصر الجوهرية لمقترحات الحكومة، وقامت عقب ذلك بتعديل ما لديها من "نقاط التفاهم المشتركة" التي تم التوصل إليها في نيسان/أبريل، حتى تتماشى مع هذه العناصر التي ستقدم تفاصيل عنها إلى اللجنة خلال جلسة إحاطة تعقد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، من قِبَل منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المسؤول عن تنفيذ المشاريع المتصلة بالكهرباء في المحافظات الشمالية الثلاث.

التعليم

٩١ - لا يزال التعليم الأساسي (الابتدائي والثانوي) والتعليم العالي في العراق، متأثرين، بحدة النقص في المواد التعليمية، والأثاث والكتب والمواد القرطاسية والمختبرات. ولمعالجة حالات النقص العاجلة هذه، زادت الحكومة باطراد مخصصاتها في قطاع التعليم. وقد خصص الجانب الأكبر من الإنفاق الحكومي على التعليم الأساسي لتوفير أثاث قاعات الدرس ومركبات النقل، والمواد التعليمية للطلاب ووسائل الإيضاح، وقطع الغيار للمطابع، ومعدات المكاتب والمواد اللازمة لإصلاح المدارس. ولئن كانت بعض المواد مثل المناضد والصبّورات حظيت باهتمام خاص، فإن بعض المواد الأخرى، مثل المواد الخاصة بإصلاح المدارس، تتطلب حاليا مزيدا من الاهتمام.

٩٢ - وتشير التقييمات التي أجريت على الحالة المادية للمدارس، إلى أن ما يزيد على ٨٠ في المائة منها لا يزال في حالة سيئة. أما مواد إصلاح المدارس التي تم توزيعها فإن أثرها كان محدودا. ويوضح تقييم أجري للمدارس الابتدائية أن ٤٠ في المائة منها يعمل بنظام النوبتين لكي يكفل زيادة الوصول إلى التعليم. ومع ذلك، يستمر اكتظاظ قاعات الدرس

نظرا لزيادة عدد الطلاب، وللبطء المسجل في إصلاح المدارس، مما يؤدي إلى انخفاض جودة التعليم.

٩٣ - وقد تقلصت الاحتياجات في مجال النقل جزئيا، نظرا لوصول ٢٨٠ شاحنة و ٦٠ مركبة لنقل الأفراد، وهذا العدد هو ثلث ما ستوفره العقود الموافق عليها. وتستخدم الشاحنات في إيصال السلع الأساسية من المخازن المركزية إلى مخازن المحافظات، في حين لا تزال المدارس تضطر إلى تأجير مركبات لكي تنقل مخصصاتها من الإمدادات من مخازن المحافظات وبوصول ما تبقى من المركبات المتعاقد عليها، ويتوقع حدوث تحسن في توزيع السلع الأساسية، وكذلك في الإشراف على المدارس، ولا سيما في المناطق الريفية.

٩٤ - ويوجد في التعليم العالي ٤٨ من الجامعات والمعاهد والكليات التقنية، تقدم التعليم لعدد من الطلاب يقدر بـ ٣٠٠ ٠٠٠ طالب. وتشمل الجانب الأكبر من خطط التوزيع في المراحل الأولية للبرنامج السلع الأساسية التي حسنت البيئة المادية للتعليم والتعلم، وكذلك البيئة الإدارية. واقتصرت معدات التعليم الأساسية والمعدات العلمية السريرية على عدد قليل من الأصناف في عدد من الاختصاصات، مثل الجواهر الخاصة بالعلوم، ووحدات الفحص بالموجات فوق الصوتية وطب الأسنان بالسنة للطب، وآلات الاختبار العامة بالنسبة للهندسة. ونظرا لزيادة مصادر التمويل، أدرج في خطة التوزيع انطلاقا من المرحلة الخامسة عدد أكثر تنوعا من المواد، وبخاصة المعدات العلمية. بيد أنه تم تعليق العقود الرئيسية فيما يتصل بكل اختصاص من الاختصاصات العلمية تقريبا.

٩٥ - وقد حققت المواد والمعدات التي تم توزيعها إلى حد الآن استدامة مستوى الأنشطة في التعليم العالي، بيد أن عمليات تعليق العقود تؤثر على جميع الميادين. ففي مجال الاختصاصات الطبية واختصاصات طب الأسنان، لا تزال العقود الخاصة باقتناء مختبرات كاملة ومعدات تعليمية وسريرية معلقة. كما أن عقودا هامة لاقتناء معدات للعلوم الأساسية والهندسة لا تزال كذلك معلقة. وهو ما يوهن الكفاءة والخبرة المهنتين للطلاب والموظفين على السواء في جميع الاختصاصات التي يكون فيها التدريب العملي مهما جدا.

٩٦ - وفي المحافظات الشمالية الثلاث، نُفذ مشروع خريطة توزيع المدارس بغرض استخدام إدارة البيانات من أجل التشجيع على مراعاة الفروق بين الجنسين في التخطيط التعليمي والبرامج التعليمية مستقبلا. وسيتمكن المشروع كذلك البرنامج من تحديد الاحتياجات التعليمية على أساس جغرافي، وسيسمح بترتيب دقيق للأنشطة حسب الأولوية. وكما اتضح من التقييم الأولي لبيانات المشروع، يبدو أن الوصول والمشاركة قد زادا في التعليم الثانوي.

وتدعو الحاجة إلى اعتماد نُهج في مجال التعليم تراعي جميعها نوع الجنس، وكذلك إلى إيجاد الأدوات اللازمة لترسيخ فكرة المساواة بين الجنسين في نظام التعليم بصفة عامة.

٩٧ - وفي التعليم الثانوي، ركزت برامج تدريب المعلمين على تعزيز مهارات المعلمين ومعارفهم في مجالات من قبيل الحاسوب والرياضيات ومنهجيات التدريس والتعليم المهني والمحاسبة ومراجعة الحسابات وعلم الاجتماع. وفي التعليم العالي، انصب التركيز على البناء التعليمي والندوات والإدارة التعليمية. وفضلا عن ذلك، أدت الاحتياجات الناشئة للتعليم في المرحلة الثالثة إلى توسيع نطاق برامج تدريب المدرسين.

٩٨ - وكجزء من التنشئة في مرحلة الطفولة المبكرة، جرى تنفيذ العديد من برامج التدريب الموجهة لمعلمي رياض الأطفال وتحديد مرافق التعلم. ويتمثل الهدف من ذلك في زيادة قدرة رياض الأطفال على الاستيعاب بحلول عام ٢٠٠٤ بغرض مضاعفة عدد الأطفال الملحقين بها حاليا والنهوض بالتدريب على القيام بشؤون الأطفال. ويقوم البرنامج بدعم إصلاح المدارس وتوزيع المناضد والأثاث والمواد القرطاسية وغيرها من اللوازم المدرسية بغرض إيجاد بيئات تعلّم تلائم الطفل في المناطق الحضرية والريفية والنائية.

٩٩ - وسعيا إلى تحسين الخدمات المقدمة للأطفال الذين هم في حاجة إلى حماية خاصة، جرى تقديم الدعم لعدد كبير من برامج تدريب الموظفين. بما فيها التدريب على التعليم النفسي الاجتماعي، والدورات التدريبية المعنية بالتغذية، ومناولة الأغذية، والإسعافات الأولية والتدريب على الحاسوب. ويستمر تدريب أطفال الشوارع/الأطفال العاملين في مراكز التدريب المهني في إربيل سعيا إلى تقديم الدعم للأطفال غير المصحوبين والعاملين. وتواصل على امتداد آب/أغسطس تنظيم الأنشطة الترفيهية الصيفية، بما فيها التدريب على اللغة الإنكليزية والرسم والرياضة والموسيقى، لفائدة الأطفال في دور الأيتام.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

١٠٠ - تسلّم البلد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظاما فرعيا لهوائي لفائدة محطة الساتل الأرضية. ويُعد هذا النظام أول قطعة من معدات الاتصال الأساسية التي وصلت لغاية الآن. وستمكّن المحطة، عندما تكتمل ويتم تركيبها، من تحسن الربط بشبكة الاتصالات الدولية.

١٠١ - وأفادت الشركة العراقية للاتصالات والبريد، بأن أوجه الخلل في الشبكة تقلصت نسبيا منذ أن تم تركيب الكابلات النحاسية والتوابع التي يتم تسلمها خلال هذه الفترة. ولئن جرى تلافي مزيد من التدهور في حالة الشبكة، فإن المشاكل تظل قائمة نظرا لأن معدات تحويل الاتصالات لم تصل بعد. ونتيجة لذلك، فإن المشتركين في خدمات الاتصالات الذين قطعت خطوطهم لا يزالون ينتظرون ربطهم مجددا بالشبكة.

١٠٢ - ويجري استخدام سبعين ورشة متنقلة لإيفاد أفرقة الصيانة وقطع الغيار و/أو الأدوات إلى المرافق بغرض إصلاح الأعطاب التي تطرأ، ويغطي هذا العدد زهاء ٢٥ في المائة من الاحتياجات. وثمة ٣٢ ورشة متنقلة إضافية لا تزال معلقة، وسيُمكن الإفراج عنها من تيسير عمليات الإصلاح بسرعة أكبر.

١٠٣ - وركزت الأنشطة ذات الأولوية التي يقوم بها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في المحافظات الشمالية الثلاث على التقييمات الميدانية بهدف تحديد الاحتياجات الفعلية لشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية بغية تخطيط واقتراح مشاريع ترمي إلى بلوغ مستوى معقول من الخدمات عن طريق زيادة كبيرة في عدد خطوط الهاتف وتحسين جودة تلك الخدمات.

١٠٤ - واقترح الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، كأحد المتطلبات العاجلة، استبدال مراكز التحويل المتدهورة في ثلاث مدن رئيسية واستبدال عماد الإرسال بالموجات الدقيقة الذي يربط هذه المدن. وقد أُنجز التقييم التقني لهذه المشاريع والمفاوضات جارية للاتفاق مع المتعهد. وفي الأثناء أعد الاتحاد وثائق العطاءات لإنشاء و/أو تجديد المواقع الأحد عشر العاملة بالموجات الدقيقة، ومراكز التحويل الرئيسية. كما شرع الاتحاد في إعداد وتوفير شبكة الإرسال التي تربط الشبكة الإقليمية بالشبكة الوطنية.

الإسكان

١٠٥ - تزايدت أعمال البناء تزايداً كبيراً على إثر إدراج قطاع الإسكان في البرنامج في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، مما أدى إلى بناء أكثر من ٨ ملايين متر مربع خلال بقية السنة. ويقدر عدد فرص العمل التي تولدت عن ذلك بحوالي ٢٦٧ ٠٠٠ وظيفة طوال السنة، مما أثر إيجابياً على الاقتصاد وعلى خفض البطالة. وبلغ عدد تراخيص البناء التي أصدرت في الفترة ما بين ١ حزيران/يونيه و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٣٠ ٠٠٠ ترخيص، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٣٢ في المائة مقارنة مع الأشهر الخمسة السابقة.

١٠٦ - وأشار بحث أجراه الفريق العامل المعني بقطاع الإسكان مؤخراً إلى أن سنة ٢٠٠١ قد تكون عام الذروة بالنسبة لأنشطة البناء في العراق، إذ سيجري تشييد ما يصل إلى أكثر من ١٨ مليون متر مربع من البنايات السكنية في عام ٢٠٠١، وهو رقم قياسي، (بالمقارنة مع ١٦ مليون متر مربع في عام ١٩٨٩)، وسيوفر ذلك أكثر من ٧٠ ٠٠٠ منزل جديد لإيواء أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص. وتتوزع أنشطة بناء المساكن بانتظام في جميع أنحاء المحافظات الخمس عشرة، وتتواءم بصورة وثيقة مع توزيع السكان، وتستفيد منها المناطق ذات الدخل المتوسط والمنخفض في المستوطنات الحضرية والريفية على السواء. وبالنظر

لارتفاع معدل نمو السكان، تبلغ احتياجات الأسر الجديدة من الوحدات السكنية حوالي ٧٠ ٠٠٠ وحدة سنوياً. وتبعاً لذلك، فإن المعدل الحالي لأنشطة البناء يحول دون تفاقم العجز المسجل حالياً.

١٠٧ - ورغم الأسعار المدعومة التي يستفيد منها المستعملون الخاصون، فإن العديد من الأسر لا تستطيع شراء المواد المخصصة لها، وتقتصر على شراء جزء من حصتها، مفضلة تأجيل خططها للبناء إلى حين توفر المال، أو تبيع المواد لتجار محليين. وتنتقل الكثير من الأسر إلى مساكن غير مكتملة ثم تستأنف البناء كلما توفرت لها موارد مالية، فيما تقوم الغالبية ببناء مساحة أقل من المساحة المأذون بها.

١٠٨ - وتقوم الحكومة بتنفيذ برنامج للمساكن الشعبية من خلال استخدام الاعتمادات الخاصة في خطة التوزيع للمرحلتين التاسعة والعاشر، وذلك سدا للاحتياجات السكنية للأسر المحرومة. وفي إطار هذا البرنامج، منحت عقود لبناء أكثر من ٦ ٠٠٠ وحدة موزعة على ١٢ مجمعا سكنياً. غير أن عشرة من بين هذه العقود علقت بسبب عدم استيفائها الشروط فيما يتعلق بالترتيبات والشروط التعاقدية، وعدم تقديم قوائم تفصيلية للسلع والخدمات المطلوبة وتعديلات على شروط الدفع. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عكفت وزارة الإسكان والتعمير على وضع مقترحات بديلة لتيسير الإفراج عن هذه العقود.

١٠٩ - وثمة نقص في مواد البناء التكميلية المحلية، مثل الإسمنت والطوب، نظراً للطاقة الإنتاجية المحدودة والضعيفة للمصانع التي لم تستطع مواكبة مستوى الطلب، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها. وفي الفترة ما بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ارتفعت أسعار الإسمنت والطوب في السوق بنسبة ٥٨ في المائة و ٣٢ في المائة على التوالي. وتم تعليق واحد وأربعين عقداً لشراء قطع الغيار والمعدات اللازمة لإصلاح المصانع المنتجة للإسمنت، والطوب، والأحجار الحرارية المستخدمة في إعداد الإسمنت الخفيف، والزجاج، والخزف، واللدائن، والمستلزمات الكهربائية.

١١٠ - وإضافة إلى ذلك، يحد النقص الحاصل في معدات البناء من قدرة المؤسسات العامة على بناء المساكن الشعبية والهياكل الأساسية الاجتماعية. وعلق سبعة وثلاثين عقداً لشراء معدات الحفر، وإنتاج الخرسانة والأسفلت، والتسليم والنقل، والطرق والبنيات، والصرف الصحي والمجاري، وتنقية المياه ومعدات المختبرات.

١١١ - وتكميلاً لأنشطة القطاع الخاص، تدعو الحاجة إلى اتباع نهج أكثر عملية من أجل استخدام أفضل للموارد الشحيحة المتوفرة. ومن شأن زيادة الكثافة وتقليص حجم وتكلفة الوحدات السكنية لأشد الفئات احتياجاً، أن يزيد عدد المساكن المحتملة الأجر ويساعد في

خفض النقص الحاصل في مجال الإسكان. ويمكن استخدام مبلغ ٨٤,٨٤ مليون دولار المرصود لقطاع الإسكان في إطار مخصصات خطة التوزيع للمرحلة العاشرة لبناء ٢٨ ٢٨٠ متراً مساحة كل منها ٧٤ متراً مربعاً، بتكلفة يمكن أن تبلغ ٣ ٠٠٠ دولار للوحدة (بما في ذلك الهياكل الاجتماعية والعمرائية). ويصل عدد الوحدات السكنية ذات التكلفة المنخفضة والمنازل التي قام القطاع الخاص ببنائها حوالي ١٠٠ ٠٠٠ وحدة.

إصلاح المستوطنات

١١٢ - أجرى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عدداً من الدراسات الاستقصائية واستكمل المرحلة الموسعة من الدراسة الأولية التي أجريت في العام الماضي بشأن الأشخاص المشردين داخلياً. وشملت الدراسات الاستقصائية استعراضاً للقطاع الحضري أجري بالتشاور مع الإدارات المعنية بالشؤون البلدية والتخطيط التابعة للجامعات الرئيسية الثلاث؛ ودراسة استقصائية للأسر المعيشية؛ ودراسة استقصائية لتصنيفات المناطق القروية؛ ودراسة عن المياه والمرافق الصحية تركز على المدن الثانوية والكبيرة وتولي أهمية خاصة للمسائل المؤسسية والإدارية. ويشير التحليل الأولي لنتائج الدراسة الاستقصائية الموسعة إلى أن تقديم الخدمات الأساسية في البلديات لم يتواءم، خلال العقد الأخير، مع هجرة كبيرة من مناطق الريف إلى الحضر. وتؤكد الدراسة أيضاً وجود نقص حاد في المباني السكنية، إذ تعيش نسبة ٤٠ في المائة من الأسر المعيشية المفككة، في أماكن إيواء تبلغ مساحتها في المتوسط عشرة أمتار مربعة فقط من الحيز السكني للفرد ويشيع في هذه المحافظات الثلاث وجود الأسر الممتدة التي تتقاسم مرافق سكنية وموارد اقتصادية محدودة مما يؤدي إلى تفاقم سوء الأحوال المعيشية في مناطق الريف والحضر على السواء. وسيتمكن الموئل بفضل المعلومات التفصيلية التي أتاحتها هذه الدراسات الاستقصائية من التركيز على توفير السكن وتقديم الخدمات بشكل أكثر دقة لأشد شرائح السكان فقراً. ولم تعد المشاريع السكنية الانفرادية مقبولة، بل يجري حالياً وضع صفقات للمشاريع السكنية المتكاملة تشمل بناء المساكن والعمل في الوقت نفسه على تقديم الخدمات الأساسية (المياه، والطرق الممهدة، والمدارس، والمرافق الصحية، والمباني العامة وأي مؤشر آخر يدل على إمكانية إدراج الدخل). وأقام الفريق المعني بإدارة المشاريع علاقات بناءة مع الوزارات المعنية في حكومة العراق، لكفالة مواءمة أنشطة المشاريع المضطلع بها في إطار البرنامج قدر المستطاع مع السياسات الوطنية المعلنة. ويبدو أن هذه الجهود المبذولة بالتشاور الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق قد أسهمت في التوصل إلى فهم أفضل لأنشطة التوطين في إطار البرنامج.

١١٣ - وفيما يتعلق بتنفيذ المشاريع، فإن النهج الجديد، بالتضافر مع تبسيط محدود لإجراءات التعاقد، يسفر عن آثار إيجابية. وقد ارتفع المتوسط الشهري لتنفيذ أعمال البناء من ٣,١ ملايين دولار/شهريا خلال موسم الذروة (أيار/مايو - تشرين الأول/أكتوبر) في عام ٢٠٠٠، إلى ٧,٨ ملايين دولار في عام ٢٠٠١. وستوقف الزيادات الجديدة في عام ٢٠٠٢ (يتوخى أن يصل تنفيذ المشاريع خلال موسم الذروة إلى ١٥ مليون دولار شهريا، وتنفيذ إجمالي يتراوح بين ١٤٠ و ١٥٠ مليون دولار على مدار السنة) على ارتفاع مقابل في الأموال المتاحة لإدارة البرنامج. كما سيتوقف تحقيق تنفيذ المشاريع المقرر في عام ٢٠٠٢ على مدى نجاح الأنشطة الجاري والمزمع تنفيذها، وعلى تنظيم دورات تدريبية في مجال الإدارة وتحسين المنهجية والتصميم، وهي أنشطة ترمي إلى زيادة قدرة المقاولين المحليين على التنفيذ. ويقدر أن أكثر من ٤٠.٠٠٠ شخص سيستفيد من التنفيذ المتوخى للبرنامج من خلال توفير السكن. وسيستفيد ما يقدر بنحو ١٥٠.٠٠٠ شخص بصفة غير مباشرة من التنفيذ من خلال الخدمات المقدمة لمجتمعاتهم المحلية.

١١٤ - وقد واصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم المساعدة الأساسية لإغاثة الأسر المشردة داخليا. وبعد تقييم للأشخاص المشردين داخليا الذين يعيشون في مخيمات ومبان مهجورة، أنشئت أفرقة فنية لإجراء تقييم أكثر تفصيلا للمياه والمرافق الصحية في ٤٠ مبنى مهجورا في إربيل. ويجري حاليا مسح أماكن مماثلة في المحافظتين الأخريين. ونتيجة لذلك، تبذل حاليا جهود لإعطاء الأولوية لتوفير خدمات الإصلاح بسرعة وتحسين المرافق الصحية، للأماكن الأسوأ حالا، مثل مخيمات بني سلاوة، وبلقس، ومغبله، وعقره، التي تأوي ما مجموعه حوالي ٣٣٦٠ شخصا. ويجري تقديم المساعدة أيضا إلى حوالي ٣٠٠ أسرة مشردة بسبب القتال الذي دارت رحاه مؤخرا في منطقة حلبجة. وفيما يجري حاليا إقامة موقع مؤقت، فإن أغلب الأسر المنتمة إلى حلبجة تستلم مواد الإغاثة ثم تنتقل للإقامة مع أقارب في المنطقة. وبالإضافة إلى هذه التدابير الفورية، سينظر في تقديم مساعدة أكثر استدامة وشمولا للمحتاجين، بما في ذلك تحسين تنظيم المخيمات، وريثما يتسنى التوطين النهائي للمستفيدين في مواقع هي الآن قيد التشييد أو سيتم تشييدها في المستقبل.

الأنشطة المتعلقة بالألغام

١١٥ - واصل البرنامج المتعلق بأنشطة الألغام التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم دعمه لثمانية مشاريع تشرف عليها وكالات للأمم المتحدة من أجل مبادرات في مجالات الإسكان والتوطين، والمرافق الكهربائية الأساسية، والنقل والقضاء على آثار الجفاف في المحافظات الشمالية الثلاث، إربيل ودهوك والسليمانية. وخلال هذه الفترة المشمولة

بالتقرير، أعيد تخصيص الموارد المتعلقة بإزالة الألغام لدعم احتياجات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العاجلة إلى الحصول على خطوط الكهرباء لإصلاح الشبكة الكهربائية. ومن بين حقول الألغام الأربعة والستين التي يجري حالياً إزالة الألغام منها في المحافظات الثلاث، اكتمل العمل في ١٨ حقلاً وأعيدت ٥ حقول إلى الأهالي للرعي، والزراعة وإقامة الهياكل الأساسية في محافظة إربيل. أما حقول الألغام الثلاثة عشر المتبقية فهي في آخر مراحل التحقق من النوعية قبل إعادتها إلى الأهالي من أجل استغلالها في الزراعة.

١١٦- ومن أجل الوصول بالقدرة الحالية لعمليات إزالة الألغام إلى المستوى الأمثل، شرع البرنامج المتعلق بأنشطة الألغام في عملية دقيقة لتحديد الأولويات تصنف بواسطتها المجتمعات المحلية حسب عدد الألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة الموجودة بها، وعدد المناطق الملوثة التي لا يمكن الوصول إليها (الأراضي والمرافق)، وعدد ضحايا الألغام في الآونة الأخيرة. وتتيح هذه العملية معلومات حيوية للتخطيط لأنشطة تقليص المناطق الملوثة، وتطهيرها ووسمها بما يكفل استخدام الموارد على نحو أكفأ. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذا النموذج الذي يتمحور على القرى وأنجز تقييم ٢٥٠ قرية، وشملت أنشطته ٣٣٤ حقلاً للألغام في المحافظات الثلاث. وأصدر المكتب أوامر لتنفيذ مهام إلى الأفرقة المعنية بإزالة الألغام بشأن ٣٩٠ حقلاً للألغام في ٥١ من القرى التي هي في أمس الحاجة لهذه الأنشطة والمتضررة أكثر من غيرها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وشرع العمل في رفع مستويات الإنتاج بصورة كبيرة بفضل إضافة آلة ميكانيكية جديدة مصنوعة محلياً إلى الموارد الموجودة والعملية الجارية لإعادة تشكيل الأفرقة المعنية بإزالة الألغام. وتم التحقق من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية في ٤٠ حقلاً تم تطهيرها وأظهرت فوائد تتراوح بين إتاحة الوصول إلى الأراضي للرعي والزراعة، والنقل البري، والإسكان، والحصول على المياه، وإصلاح الهياكل الكهربائية الأساسية وهياكل الترفيه. وكان قد أبلغ عن نحو ٤٠٠ حادثة راح ضحيتها الأهالي والماشية في حقول الألغام المذكورة قبل البدء في أنشطة إزالة الألغام.

١١٧- وسجلت ١٥٤ حادثة جديدة من جراء الألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة أصيب فيها مدنيون في جميع أنحاء المحافظات الثلاث خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويحقق البرنامج المعني بأنشطة الألغام في كل حادثة جديدة ويحدد التدابير الرامية إلى التوعية بموضوع الألغام، وترسيم المناطق الملوثة وتسييجها، والتخلص من الذخيرة غير المنفجرة للحيلولة دون وقوع حوادث أخرى في تلك المناطق. وقدمت خدمات تتعلق بتحمل تكاليف الفحص الطبي لأكثر من ١٨ ٠٠٠ مريض وإنتاج ٨٤١ من الأطراف الصناعية. وخلال الزيارات التي تمت في إطار النهج المتمحور على القرى، جرى تقييم ٢٨ شخصاً محتاجاً وإحالتهم

لتلقي خدمات تتراوح بين صيانة الأطراف الصناعية والتدريب المهني تيسيرا لإدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. ومع بدء بناء مركز للتأهيل والتدريب المهني في دهبوك، وإنجاز بناء مركز مماثل في ديانا وافتتاح مراكز للتوعية في زاخو، وشومان وبنجوين، يكون تنفيذ شبكة الخدمات لصالح الضحايا قد بلغ مراحله النهائية.

١١٨ - وأنشئت منظمة غير حكومية جديدة على الصعيد المحلي تعنى بالتوعية بموضوع الألغام لخدمة سكان محافظة السليمانية. وزادت قدرة المنظمة غير الحكومية المحلية المعنية بالتوعية بموضوع الألغام في محافظتي إربيل ودهوك بأكثر من الضعف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت الأنشطة المتعلقة بالتوعية بموضوع الألغام استخدام مختلف النهج لاتقاء الحوادث. ومن الأنشطة المقررة ما يوجه لتوعية القرويين في المناطق المعرضة لخطر جسيم، ومنها ما يهدف إلى إعلام القرويين بالأنشطة المقبلة التماسا لمساندتهم وتعاونهم، وهناك أنشطة أخرى ذات طابع تصحيحي يتم تنفيذها بعد وقوع أي حادثة جديدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد أكثر من ٤٣ ٠٠٠ رجل وامرأة وطفل في ٢٧٢ مجتمعا محليا بالمحافظات الثلاث من أنشطة التوعية بالألغام.

١١٩ - وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، منحت سبع تأشيرات لمواصلة البرنامج الأساسي. غير أن التأخير والرفض لفترات طويلة في منح التأشيرات اللازمة للموظفين الأساسيين من أجل التنفيذ الفعال لمشاريع إزالة الألغام، فضلا عن تأخير إصدار التراخيص لاستيراد المعدات الميكانيكية لإزالة الألغام وغيرها من المعدات التقنية و/أو رفض إصدارها، كل ذلك ما فتئ يعوق الزيادة المخطط لها في معدلات إزالة الألغام. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، سحب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع طلبه الحصول على ٧٥ تأشيرة بسبب المصاعب التي واجهها في هذا الصدد. ويبلغ عدد التأشيرات التي لا يزال المكتب ينتظر إصدارها ٤١ تأشيرة. وما زالت الحوادث جارية مع حكومة العراق بهذا الشأن.

باء - الاعتبارات الشاملة للقطاعات

حالات التأخير في إصدار التأشيرات والتصريح بالواردات

١٢٠ - إن الصعوبات التي أشرت إليها في تقريرتي السابق المقدم إلى مجلس الأمن (S/2001/919، الفقرات ٩٥ إلى ٩٩ منه) فيما يتعلق بإصدار التأشيرات لموظفي الأمم المتحدة الدوليين والاستشاريين والمقاولين في مخالفة لأحكام مذكرة التفاهم (S/1996/356) والتأخير في إصدار التصاريح بإدخال الواردات من اللوازم الأساسية والمعدات، ولا سيما في قطاع الكهرباء ومشاريع إزالة الألغام في المحافظات الشمالية الثلاث لا تزال تعوق التنفيذ الفعال للبرنامج في تلك المحافظات. وفي الواقع فإن حالات التأخير و/أو رفض منح

التأشيرات المطلوبة والصعوبات التي ووجهت في إصدار التصاريح بإدخال اللوازم الأساسية والمعدات أصبحت ترقى إلى وقف التنفيذ للمشاريع الأساسية بالنسبة للسكان في المحافظات الشمالية الثلاث. ففي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ لم تمنح حكومة العراق سوى ١٠٦ تأشيرات من جملة ٢٦٠ تأشيرة طلبتها الأمم المتحدة بعد سحب ٨٢ تأشيرة وطلب ٧٥ تأشيرة جديدة على التوالي من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويقدم مكتب برنامج العراق إلى اللجنة تقريراً خاصاً يحتوي على معلومات عن الأثر المترتب على التأخير في منح التأشيرات اللازمة ورفضها في تنفيذ البرنامج في المحافظات الشمالية الثلاث.

١٢١ - إن موقف حكومة العراق هو أنه طالما أن هناك ٩٠٠ موظف أجنبي يعملون بالفعل داخل العراق في إطار البرنامج ويعمل منهم أكثر من ٥٠٠ موظف بالمحافظات الشمالية الثلاث ونظراً للاهتمامات المتعلقة بالأمن السائد فإن هذه الأعداد تعتبر أعداداً مفرطة. وترى الحكومة أن هذا الرقم ينبغي تقليصه إلى ٩٠٠ فرد ويفضل خفضه إلى مستوى أقل. وكررت الحكومة كذلك موقفها المتمثل في أنه بسبب ارتفاع تكلفة الموظفين الأجانب فإن المهام التي ينفذونها يمكن أن ينجزها خبراء وطنيون عراقيون. إلا أنه نظراً لحجم مدخلات البرنامج والمشاريع التي ينبغي تنفيذها في المحافظات الشمالية الثلاث فإن عدد الموظفين الدوليين هو أقل عدد ممكن ولا سيما في ضوء عدم توفر خبرة فنية محلية كافية. وفضلاً عن ذلك فإن السلطات المحلية تحجم عن قبول خبراء وطنيين إن لم تكن تعترض عليهم كلياً، يأتون من الوسط أو الجنوب ولا سيما إذا كانوا سيعملون في قطاعات محددة.

١٢٢ - بدأت حكومة العراق تُلح مؤخرًا على تلقي نسخ من العقود التي توقعها الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها مع الموردين فيما يتعلق بالمشاريع التي تنفذها المنظمات في المحافظات الشمالية الثلاث والتفاصيل المالية وتقارير بعثات الأمم المتحدة الداخلية كشرط لإصدار التأشيرات.

١٢٣ - إن سياسة المنظمة كمبدأ قانوني هي عدم إطلاع أي طرف ثالث على العقود المبرمة بين الأمم المتحدة و/أو وكالات وبرامج الأمم المتحدة والموردين. وبالإشارة إلى البرنامج فليس هناك إشارة في قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) أو في مذكرة التفاهم المبرمة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق تستوجب تقديم نسخ عن هذه العقود للحكومة. ولحكومة العراق مصلحة مشروعة في الحصول على المعلومات التي تريد لتجهيز طلبات التأشيرات للموظفين الذين ينفذون المشاريع. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم المعلومات التي تطلبها الحكومة حسب الاقتضاء فيما يتعلق بطلبات التأشيرات. أما إذا كانت

الحكومة ترغب في الحصول على معلومات إضافية في هذا الشأن فيمكنها تحديد المعلومات المطلوبة. وقد أُنقَت الأمم المتحدة حكومة العراق على اطلاع تام بشأن جميع الأنشطة والمشاريع المنفذة بموجب الولاية الممنوحة لها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي تجهيز جميع طلبات التأشيرات وفقا للأحكام ذات الصلة بمذكرة التفاهم.

إطار عمل البرنامج المشترك

١٢٤ - تم أثناء حلقة عمل مشتركة بين الوكالات وضع مبادئ توجيهية للتخطيط وإعداد إطار عمل برنامج مشترك في فترة الأشهر الستة القادمة من أجل الاستخدام الرشيد للموارد بموجب حساب الضمان ج (١٣ في المائة). وللمساعدة في تحديد الأهداف الشاملة التي تشكل الأساس لإطار عمل البرنامج المشترك، والتثبت من صلاحيتها، يواصل مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق استعراضه على مستوى المقاطعات لتحديد نطاق ومستوى خدمات الأنشطة والمشاريع المكتملة والمستمرة. ويواصل مركز المعلومات الإنسانية المشترك عمله في هذا الصدد لتقديم الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات مع التركيز في هذا الوقت على تعزيز وإدخال المعلومات في قاعدة بيانات متكاملة.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٢٥ - من دواعي القلق الرئيسية للبرنامج النقص الكبير في الأموال المتاحة لتنفيذه، ولاسيما خلال المرحلة العاشرة منه. فعلى الرغم من أن ميزانية خطة التوزيع لتلك المرحلة تبلغ ٥,٥ بلايين دولار، لا يتوفر منها سوى ما يقارب ٢,٢ بليون دولار لتمويل اللوازم والمعدات خلال المرحلة العاشرة، ويعزى ذلك النقص أساسا إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق خلال الشهرين الماضيين، وانخفاض معدل صادرات النفط العراقي في إطار البرنامج خلال المرحلة الحالية. وعلاوة على ذلك، وبالنظر للانخفاض الكبير في العائدات الآتية خلال المرحلة السابقة، تم لأغراض التمويل نقل ما تزيد قيمته على ١,٦ بليون دولار من الطلبات الموافق عليها إلى المرحلة العاشرة. وبناء عليه، توصي حكومة العراق بأن تستعرض مجددا المخصصات القطاعية النسبية في خطة التوزيع الخاصة بالمرحلة العاشرة وبأن تقدم مخصصات قطاعية منقحة من أجل كفالة التمويل اللازم للقطاعات ذات الأولوية.

١٢٦ - ولقد وجهت انتباه مجلس الأمن إلى عدد من الصعوبات التي تعترض التنفيذ الفعال للبرنامج الذي بمقدوره بل من واجبه، رغم ما يعترضه من قصور، أن يقوم بمزيد من العمل من أجل تحسين الحياة اليومية للمواطنين العراقيين العاديين. كما لفت الانتباه إلى المثبطات التي تعترض تنفيذ البرنامج في المحافظات الشمالية الثلاث في العراق، ولا سيما في قطاعي الكهرباء وإزالة الألغام.

١٢٧ - وأود أن أناشد جميع الأطراف المعنية بأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للتصدي على وجه الاستعجال للصعوبات المشار إليها في هذا التقرير. كما أود أن أكرر ندائي إلى جميع الأطراف بأن تمتنع عن تسييس تنفيذ البرنامج وأن تركز جهودها عوضاً عن ذلك على تعظيم المنافع الكاملة التي يمكن أن يجنيها الشعب العراقي من البرنامج.

المرفق الأول

توزيع مجموع عائدات النفط ما بين الصناديق المختلفة والنفقات المناظرة حتى
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

- ١ - تم إيداع مبلغ ٣.٧٨ بلايين يورو حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر في حساب المرحلة العاشرة طبقاً لما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٣٦٠ (٢٠٠١) مما رفع الحجم الإجمالي لإيرادات مبيعات النفط منذ بدء البرنامج إلى ٣٧.٣٣ بليون دولار و ١٢.٠٣ بليون يورو.
- ٢ - ويرد فيما يلي توزيع لإجمالي عائدات النفط المتحصلة منذ بدء البرنامج وحتى تاريخه وللنفقات المناظرة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر:

(أ) خُصص مبلغان قدرهما ١٩.٥٦ بليون دولار و ٦.٨٩ بليون يورو لشراء لوازم إنسانية لحكومة العراق على النحو المبين في الفقرة ٨ (أ) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وإضافة إلى ذلك أتيح مبلغ ١.٢٣٤ بليون دولار و ٦٨,٧ مليون يورو من الفوائد التي تحققت في هذين الحسابين لشراء لوازم إنسانية في المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق. وأصدر مصرف باريس الوطني - بارياس بالنيابة عن الأمم المتحدة خطاب اعتماد بنحو ٢٠.٥٨ بليون دولار و ٦.٠٤ بليون يورو لشراء لوازم إنسانية وقطع غيار لصناعة النفط في العراق وبلغت قيمة المدفوعات ١٤.٦٨ بليون دولار و ٤٥٢,٩ مليون يورو في إطار المراحل من الأولى إلى العاشرة؛

(ب) خُصص مبلغ ٦.٠٨ بليون دولار لشراء سلع إنسانية يوزعها برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات للمساعدة الإنسانية في المحافظات الشمالية الثلاث على النحو الوارد في الفقرة ٨ (ب) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وعلى النحو المنقح بالفقرة ٢ من قرار المجلس ١١٥٣ (١٩٩٨). وبلغت النفقات المسجلة لشراء السلع الإنسانية التي وافقت عليها اللجنة ٣٨٩,٣ مليون دولار؛

(ج) تم تحويل مبلغ ١٣.٩٦ بليون دولار مباشرة إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات حسبما تنص عليه الفقرة ٨ (ج) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وقد خصص مبلغ ٢٢٤,٩ بليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية للجنة التعويضات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ كما خصص مبلغ ١٢.٠٩٣ بليون دولار لتسديد أقساط مختلفة في إطار المطالبات من الفئة ألف وجيم ودال وهاء وووا؛

(د) خُصص مبلغ ٩٠٨,٨ ملايين دولار لتغطية النفقات التشغيلية والإدارية التي تكبدتها الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) على النحو المبين في الفقرة ٨ (د) من

القرار. وبلغت قيمة ما أنفق لسداد نفقات التكاليف لجميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ القرار ٥٢٢,١ مليون دولار؛

(هـ) خصص مبلغ ٣٥١,٢ مليون دولار للنفقات التشغيلية للجنة الأمم المتحدة الخاصة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش التي خلفتها المنشأة بقرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) على النحو المبين في الفقرة ٨ (هـ) من قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥). وبلغت تكاليف اللجنة ٩٧,٩ مليون دولار؛

(و) تم وضع مبلغ ٩١٩,٢ مليون دولار جانبا لتغطية تكاليف نقل البترول والمنتجات البترولية التي منشؤها العراق المصدرة عبر خط أنابيب كركوك - يومورتاليك العابر لتركيا وفقا لنص الفقرة ٨ (و) من قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥) وتمشيا مع الإجراءات التي اعتمدها اللجنة. وتم دفع ٨٨٠,٢ مليون دولار إلى حكومة تركيا من ذلك المبلغ؛

(ز) تم تحويل مبلغ ١٤٩,٥ مليون دولار مباشرة إلى حساب الضمان المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) لتسديد الدفعات المتوقعة. بمقتضى الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٧٢) وعلى النحو المبين في الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وبعد ذلك في الفقرة ٣٤ من تقرير المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/978). وبلغ إجمالي الدفعات المسددة ١٤٩,٥ مليون دولار.

المرفق الثاني

خطابات الاعتماد المتعلقة بعائدات النفط واللوازم الإنسانية الصادرة حتى
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

عائدات النفط (بدولارات الولايات المتحدة)

المرحلة	آخر إيداع	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد
الأولى	٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧	١٢٣	٢ ١٤٩ ٨٠٦ ٣٩٥,٩٩
الثانية	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	١٣٠	٢ ١٢٤ ٥٦٩ ٧٨٨,٢٦
الثالثة	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨	١٨٦	٢ ٠٨٥ ٣٢٦ ٣٤٥,٢٥
الرابعة	٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	٢٨٠	٣ ٠٢٧ ١٤٧ ٤٢٢,٣٥
الخامسة	٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩	٣٣٣	٣ ٩٤٧ ٠٢٢ ٥٦٥,١٢
السادسة	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	٣٥٢	٧ ٤٠١ ٨٩٤ ٨٨١,٥٧
السابعة	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠	٣٥٣	٨ ٣٠١ ٨٦١ ٩٣١,٤٦
الثامنة	٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	٣١٩	٨ ٢٩٦ ٢٥٧ ١٤٨,٠٦
المجموع		٢ ٠٧٦	٣٧ ٣٣٣ ٨٨٦ ٤٧٨,٠٦

عائدات النفط

(باليورو)

المرحلة	آخر إيداع	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد
الثامنة	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	٦٣	١ ٥٧٩ ٦١٣ ٩٢٧,٦٤
التاسعة	٥ تموز/يوليه ٢٠٠١	٢٠٤	٦ ٦٦٨ ٤١٨ ٥١٨,٤٢
العاشر	حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	١٧٥	٣ ٧٨٧ ١٣٣ ٧٨٦,٥٢
المجموع		٤٤٢	١٢ ٠٣٥ ١٦٦ ٢٣٢,٥٨

خطابات الاعتماد المتعلقة باللوازم الإنسانية لحساب الضمان باء (٥٩ في المائة)
وللشراء بالجملة (بدولارات الولايات المتحدة)

المرحلة	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد المفتوحة	الدفعات المصرفية المسددة عند التسليم
الأولى	٨٧٠	١ ٢٢٩ ٠٧٨ ٧٨٦,٧٩	١ ٢٠٩ ٣٠٨ ٣٨٢,٨١
الثانية	٥٣٨	١ ١٩٣ ٩٧٥ ٦٧٦,٦٩	١ ١٧٩ ٥٨٨ ٣٨٢,٧٤
الثالثة	٦٧٢	١ ٢١٠ ٩٣٤ ٧٥٩,٠٧	١ ١٨٠ ٨٣٣ ٥٢٣,٤٤
الرابعة	٧٠٥	١ ٥٩٠ ٢٦٩ ١٥٥,٥٠	١ ٥١٣ ٢٦٣ ٥٣٨,٢٩
الرابعة	٤٧٨	٢٧٣ ٨٩٥ ٢١٦,٤٨	٢٣٩ ٥٠٣ ٥٤٣,٨٥
الخامسة	١ ٠٥٨	١ ٨٩٠ ٧١٢ ٧١٦,٣٨	١ ٦١٣ ٦٨٦ ٥٨٣,٢٧
الخامسة	٥٥٠	٣٠١ ٤٣٢ ٣٣٩,٧١	٢٢١ ٦٠٢ ٠٦٠,٥٣
السادسة	١ ٦٥٢	٣ ٣٥٦ ١٣٤ ٤١٠,٩٠	٢ ٢٦٥ ٥٨١ ٨٤٠,٨٥
السادسة	٩١٨	٤٨٥ ٠٨٩ ٦٣٢,٠٢	٢٩٣ ٨٤٤ ٢٢٢,٤٠
السابعة	٢ ٢٦٩	٣ ٩٨٢ ٥١٢ ٦٣٠,٤٧	٢ ٦٣٢ ٦٢٤ ٦٨٨,٣٠
السابعة	٧٧٧	٤٤٧ ٨٥٢ ٤١٨,٦٥	١٨٧ ٣٦٤ ٥٣١,٥١
الثامنة	١ ٦٠١	٤ ٣١٨ ٤٨٩ ٣٦٥,٥٨	٢ ١٣٦ ٠٠٠ ٩١٩,٤٨
الثامنة	٣١٥	٢٩٩ ٣٣٠ ٠٢٨,٠٧	٧ ٠١٠ ٤٩٥,٣٥
المجموع	١٢ ٤٠٣	٢٠ ٥٧٩ ٧٠٧ ١٣٦,٣١	١٤ ٦٨٠ ٢١٢ ٧١٢,٦٢

خطابات الاعتماد المتعلقة باللوازم الإنسانية لحساب الضمان باء (٥٩ في المائة)
وللشراء بالجملة (باليورو)

المرحلة	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد المفتوحة	الدفعات المصرفية المسددة عند التسليم
الثامنة	٣٤٣	٨٧٢ ٦٢٥ ٤٨٨,١٩	٤١ ١٣٩ ٤٥٦,٤٦
الثامنة	١٦٦	٦٤٠ ٧٨٤ ٩١٠,٢٦	٢ ٦٣٢ ٧١٨,٥١
التاسعة	٨٠٠	٢ ٣٩٣ ٦٥٥ ٦٠٠,٣٣	٤٠٨ ٩٣١ ٨٠٦,٣٣
التاسعة	٢٠٦	٣١٤ ٦٦١ ٦٣٩,٢٩	١٥٠ ٠٠٠,٠٠
العاشر	٣١٩	١ ٨١٦ ٤٣٩ ٤١١,٥٤	—
العاشر	—	—	—
المجموع	١ ٨٣٤	٦ ٠٣٨ ١٦٧ ٠٤٩,٦١	٤٥٢ ٨٥٣ ٩٨١,٣٠

حالة الطلبات على الحسابات بالنسبة لجميع القطاعات، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

حالة طلبات على حساب الضمان بـ (٥٩ في المائة)

(عملايين دولارات الولايات المتحدة)

القطاع	مجموع مخصصات خطة التوزيع	الطلبات الواردة		واردة مقابل معتمدة	طلبات تم الإخطار بها/أقرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة		قيد التجهيز ^(د)		عُمت على اللجنة ^(ب)		ما زالت بين يدي اللجنة		وافقت عليها اللجنة		معلقة		موقفة/لاغية/باطلة		
	قيمة	عدد	نسبة مئوية	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية
	قيمة	عدد	نسبة مئوية	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية
لوازم الإنسانية	٣١ ٢٦٥	١٤ ٩١٧	٣١ ٠١٤	٩٩,٢٠	٢ ٨٨٦	٦ ٥٧٧	٣٧٩	١ ٥٩٣	#####	#####	٢٢	١٠,٨	٩٠٤٥	١٩ ٢٦١	١٠٢٩	٣ ٤٧٥	١ ٥٥٦	١٥,٢١	#####
قطع الغيار لصناعة النفط	٣ ٦٠٠	٤ ٧٣٠	٣ ٤٢٩	٩٥,٢٥	٨١٦	٧٦٢	٢٨٨	٣٨٢	٣ ٤٢٥	٢ ٢٨٦	٣	٠,٧	٢ ٩٠٧	١ ٧٢٧	٥١٥	٥٥٩	٢٠١	٢٤,٤٤	#####
المجموع الكلي	٣٤ ٨٦٥	١٩ ٦٤٧	٣٤ ٤٤٣	٩٨,٧٩	٣ ٧٠٢	٧ ٣٣٩	٦٦٧	١ ٩٧٥	#####	#####	٢٥	١٠,٨	٩٠٨٧	٢٠ ٩٨٧	١ ٥٤٤	٤ ٠٣٣	١ ٧٥٧	١٦,٠٥	#####

حالة الطلبات على حساب الضمان جيم (١٣ في المائة)

(عملايين دولارات الولايات المتحدة)

	حصة من المخصصات نسبتها ١٣ في المائة	الأموال المخصصة للأمم المتحدة ^(د)	الأموال المخصصة للواردات	الطلبات الواردة	طلبات تم الإخطار بها/أقرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة	قيد التجهيز ^(د)	عممت على اللجنة ^(ب)	مازالت بين يدي اللجنة	وافقت عليها اللجنة	معلقة	باطلة/ لاغية	المجموع							
				عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة						
المجموع	٦ ٠٧٩	٣ ٦٢٨	١ ٧٧٤	٤ ٥٨٤	١ ١٧٨	٢٨٩	٨٦	٢٣١	٣٥	٣ ٨٧٣	١ ٠٥٧	١٧	٣,٧	٣ ٨٥٢	١ ٠٥٣	٤	٠,٤٨	١٩١	٩١٨

(أ) تشمل الطلبات غير المستوفية للشروط المطلوبة وغير الصالحة.

(ب) هذه الفئة تعادل الطلبات التي وافقت عليها اللجنة مضافا إليها الطلبات التي ما زالت بين يدي اللجنة والطلبات المعلقة.

(ج) المعلقة بوصفها نسبة مئوية من القيمة المعممة.

(د) المعلقة بوصفها نسبة مئوية من القيمة المعممة مضافا إليها القيمة التي تم الإخطار بها/وافق عليها البرنامج.

(هـ) يمثل رصيد المبالغ المخصصة لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بعد اقتطاع حصة حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) الخاص بالأغذية والأدوية/اللقاحات وقطع الغيار لصناعة النفط التي يتم شراؤها بموجب ترتيب الشراء بالجملة من قبل حكومة العراق للبلد بأسره.

المرفق الرابع

جدول عمليات المراقبة القطاعية: عن الفترة من ١ أيار/مايو إلى
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

نوع عملية المراقبة				
القطاع	تتبع المسار	التقييم	المستعمل/الاستعمال النهائي	المجموع
الأغذية	٢٥ ٠٩٣	٧٠ ٥٢٠	صفر	٩٥ ٦١٣
النقل/مناولة الأغذية	٤٥٣	١٧٥	٢٣٩	٨٦٧
الصحة	١ ٩٠٠	١٠١	٧٢٩	٢ ٧٣٠
التغذية	١ ٦٧٩	٦٠٩	صفر	١ ٦٧٩ ^(أ)
المياه/المرافق الصحية	٢ ٢٣٩	٢٤٧	١ ٢٢٥	٢ ٧٥١ ^(ب)
الزراعة	٢ ٩٠٩	٨٣٣	٩٠٤	٤ ٦٤٦
الكهرباء	١٦١	٢٥٤	٢٤٠	٦٥٥
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٣٩١	٢	١٣	٤٠٦
التعليم	١ ٠٨٧	٨٢٧	٥٠	١ ٩٦٤
الإسكان	٢٠ ٩٤٦	٨	صفر	٢٠ ٩٥٤
المجموع	٥٦ ٨٥٨	٧٣ ٥٧٦	٣ ٤٠٠	١٣٢ ٢٦٥

(أ) يختلف مجموع عدد الزيارات عن المبلغ المتحصل من الزيارات حسب النوع لأن التقييمات تجري جنبا إلى جنب مع تتبع المسار خلال زيارة المراقبة نفسها.

(ب) يختلف مجموع عدد الزيارات عن المبلغ المتحصل من الزيارات حسب النوع لأن تتبع مسار الاستعمال/المستعمل النهائي للكلورين يجري جنبا إلى جنب مع تتبع المسار المنتظم للبندود خلال زيارة المراقبة نفسها.